

- ١- ثمرات النظر في علم الأثر  
٢- تقل الباحث بإقامة الأذلة  
٣- رسالة الأثر لك لضعف تحريم أمة التبان



٢١٠٨  
م  
ثمرات النظر في علم الأثر ، تأليف الصنعاني ،  
محمد بن اسماعيل - ١١٨٢ هـ . بخط عبده بن  
محمد بن علي سنة ١٣٠٨ هـ .

٤٩ ص ١٨-٢٤ م ٢٢ x ١٦ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق اب - ٢٥) ،  
خطها نسخ جيد . حقق سنة ١٤٠١ هـ في جامعة الملك  
سعود ( ماجستير ) .  
الاعلام ٢٦٣:٦  
مخطوطات الجامعة ٨٦:٤  
١- مصطلح الحديث  
٢- المؤلف  
٣- تاريخ النسخ

٧٧٢١  
م

١

٤

١٢ / ١٦٥٥

١٤ / ٩ / ٩

نقل الباحث باقامة الأدلة بصفة الوصية للوارث ،  
تأليف الصنعاني ، محمد بن اسماعيل - ١١٨٢ هـ  
بخط عبده بن محمد بن علي سنة ١٣٠٨ هـ .

٧ ص ٢٤ م ٢٢ x ١٦ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٢٥ ب - ٢٨ ب) ،  
خطها نسخ جيد .  
الاعلام ٢٦٣ : ٦

١- المصاحفات ، الفقه  
٢- المؤلف  
٣- تاريخ النسخ

٢١٠٨  
م

٧٧٢١  
م

٢

٤

١٢ / ١٦٥٥

١٤ / ٩ / ٩

٢١٠٨  
م  
الادراك لضعف أدلة تحريم التنباك ، تأليف  
الصنعاني ، محمد بن اسماعيل - ١١٨٢ هـ .  
بخط عبده بن محمد بن علي سنة ١٣٠٨ هـ .

٧ ص ٢٤ م ٢٢ x ١٦ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٢٨ ب - ٣١ ب) ،  
خطها نسخ جيد .

٧٧٢١  
م

٣

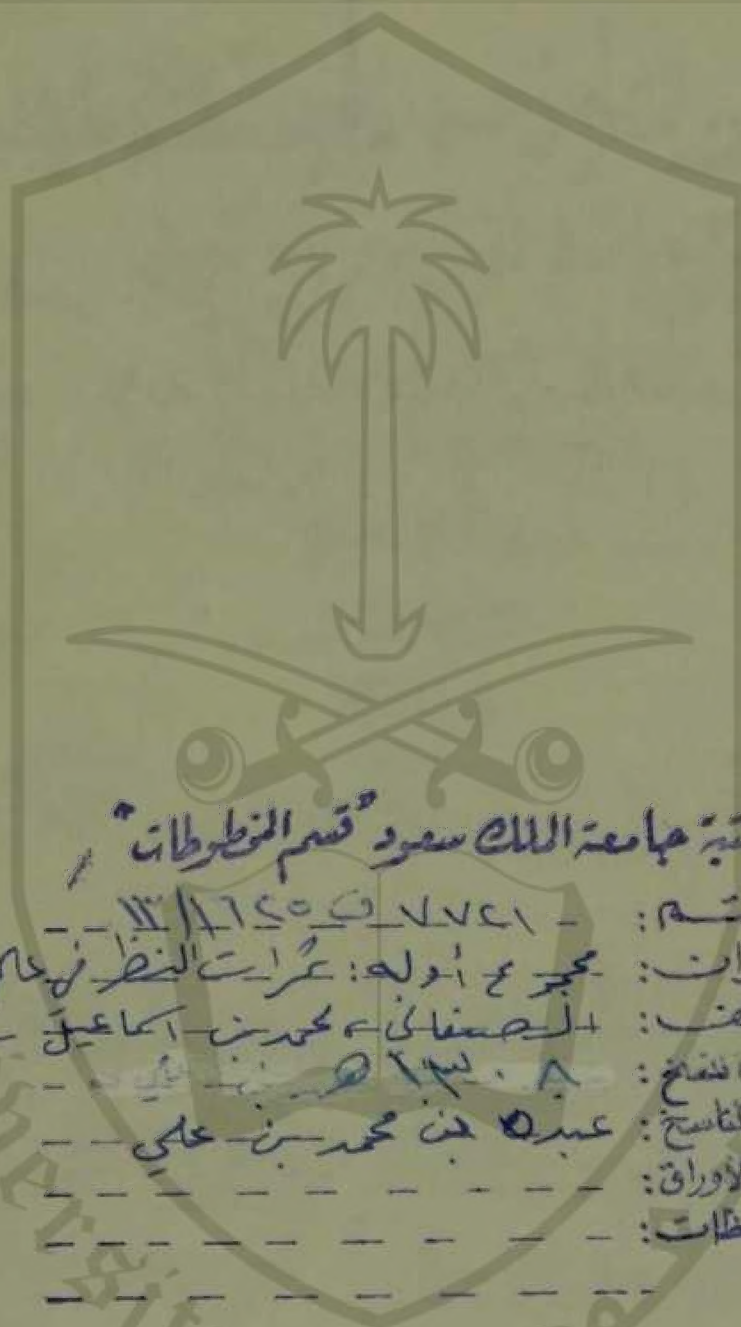
٤

الاعلام ٢٦٣:٦ الجامع الكبير بصنعاء / الفريية ٨٢٥:

١- فقه المذاهب الاسلامية  
٢- المؤلف  
٣- تاريخ النسخ

١٢ / ١٦٥٥

١٤ / ٩ / ٩



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ١٣١٦٤٥ - ٧٧٤١  
 التواريخ: مجرى أوله: عُرِيت النظر في عام ١٢٨٠  
 المؤلف: الشيخ محمد بن أحمد بن علي - ١١٨٠  
 تاريخ النسخ: ١٢٨٠  
 اسم النسخ: عبد الله بن محمد بن علي  
 عدد الأوراق: ---  
 ملاحظات: ---

1957



المكتبة العقيلية

تمت النظر في علم الامير الشريف

المنير بحر العلم الفير العلم الغر الشير

محمد بن اسمعيل بن صالح الامير

قدس الله روحه ونور ضريحه

امين اللهم امين

وصلى الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه

في كل لمحز وانفس عر دما وكعه علم الله امين

لما في رسول الله احدا سة به من كتاب الله تنلى وتقرأ  
وما الموت لا واجب وعظم على كل ذنب روح تعال ونبرا  
فالو كان دار روح يدقم محلا لكن رسوله اولي واخرا

Copyright © King Saud University

دخلت في هوزي بالشراء من والدنا الشيخ

عبد الله العمودي مبلغ اربع مائة ريال بتاريخ ١٩/٥/١٣٩٩

مكتبة الرضا  
المنيرة  
رقم ٥٠  
تاريخ ١٩/٥/١٣٩٩



بسم الله الرحمن الرحيم **حمدك يا واهب كل حال**  
 وشكر الله يا مانح الجزيل من التوفيق ويا فاعل الافعال عن ابواب كل اشكال  
 وصلواتك وسلامك على من خفت برسالته بسلسل الارسلان وعلى ائمة العواقب  
 والمعارف خير الان **وبعد** فانما لما انتهت المذاهب مع بعض الاعلام في شرح ناحية  
 الفكر للايام العلامة الشهاب احمد بن علي بن حجر فاضل عليه سحاب الافعال واثرة الحق  
 دار السلام الى بحث الجرح والتعديل عرضت عند المذاهب فروعنا شتى عن ذلك التاصيل  
 فغلب ذلك العلم الى تحريرها في الاثر اقبل القلم تحرير الغضا وحفظا لمغناها وبانه  
 الحق ليم يعقب كل نفس ما عنها فاختار في رتب ما وقع ثم نقل به ما هو ارفع قد رافق  
 والله اسأله ان يخلص لوجه الكريم الاعمال **ويجيدنا من موثقات الافعال والاقوال**  
**وسميتها ثمرات النظر في علم الاثر** فاقول العلم ان الحافظ ابن حجر قسم البدع في النجس  
 الى قسمين الى ما يكون مكفرا ومفسدا واختار في شرحه في الاول ان لا يكون قد جاني الراوي  
 الا اذا كان رد الامر معلوم من الدين ضرورة وعكسه اي ابيانا لا يامر في الدين معلوم  
 بالضرورة انه ليس منه وانما قسرنا العكس بعد الاثر ذكر الاعتقاد ولا دخل له في كون  
 القول بدعه قلنا بد من جملة على اثبات امر ليقابل انكار امر فيكون الما مابا لامر من  
 الدين هي البدع ومنسوخها وهي الزيادة في الدين والنقص منه كما صرح صاحب البشارة  
 وغيره في الاول اشار الى الثاني والثاني اشار الى الاول ولقد من فسر العكس بانكار  
 امر واعتقاد خلافه وزج في العبارة عما يقدره ولا بد من حمل الاعتقاد على اثبات  
 امر محال من باب اطلاق السبب على المسبب وكان حق عبارة الحافظ ان يقولوا بانه

هذا العلم  
 من سبب

قلنت  
 ما عا

**قلت الا انه لا يخفى** ان كان هذه صفة فهو كافر لرد ما علم من ضرورة الدين  
 او اثباته بما ليس منه ضرورة وكذا الامر في تكذيب الشارع وتكذيبه في امر  
 علم من الدين اثباته او نفيه كغيره فلهذا ليس من محل النزاع اذ النزاع في مجرد الابتداء لاني لما  
 قر الضريح فلا نزاع فيه واذا كان من هو بهذا الصفة قد جاوز رتبة الابتداء الى الشر منه  
 وانه لا يرد من هذا القسم **اعرف** انه لا يرد احد من اهل القم وان كل مبتدع  
 مقبول **واما** يكون ابتداءه لمفسد فقد اختار ونقله عن الحنفية انه يقبل ما لم يكن داعية  
 روح فرده لكونه داعية الى بدعة لا للجل بدعة **فتمحل** ان كل مبتدع مقبول بسوء  
 كان مكفرا ومفسدا واستشاده من رد ما علم واثبت من الدين ما ليس من ضرورة لالا  
 جل بدعته بل لرد او اثباته ما ليس من الدين وكن ارد الداعية لاجل دعوتها لكل ليس محل  
 النزاع **لا يخفى** ان الحافظ واهل مذهبه لا يرون التكفير بالتاويل فكانه قسم البدع على اي  
 غيره اذ لا يري كغير احد من اهل القبله والاني لمن يكفر به من يرى كفر التاويل مبتدع ولا  
 البدع كما قاله ابن الحاجب ومن لم يكفره فهو بدعة واضحة البدع انتهى وهذه هي مشقة قول  
 كافر التاويل وفاسقه **وقد** نقل صاحب العواصم اجماع الصحابة على قبول فساق التاويل  
 من عشر طرق في كفة المارفة ونقل ادله غير الاجماع واسعه **فحق** عبارة النجس  
**ان يقال** نقل المبتدع مطلقا لا للداعية وقال الذهبي الذهبي في الميزان في ترجمة  
 ايان ان نقل ما لفضة البدع على ضربين فبدع صغرى لغوي التبع او كان تتبعه باعلا  
 ولا تخوف فلهذا اكثر في التاويلين وتابعهم مع الدين والمورع والصدق فلو ذهب حديث  
 هؤلاء لذهب الدين كله من الانا والنبوة وهذا مقصد ببيته

هذا العلم



**لم يدعه** كبري كالرؤف الكامل والعلوية والخط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولما ألقى الله  
 بهذا النوع لا ينجح بهم لا ولا كرمه انتهى **قلت** هذه تمثيل لأحد أنواع الابتداء والافتعال  
 ابتداء النصيب بل هو شر من التشيع لأنه التدين ببعض علي كرم الله وجهه كما في القاموس ولا  
 مران يدعه إذا الواجب والسنة محبة كل مؤمن بل غلوا في المحبة ما وجوب محبة أهل الإيمان  
 فادله طائفة كما في صحيح مسلم لأن دخول الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا بل حصر  
 صلى الله عليه وسلم الإيمان في الحب كما في حديث مرعاة الإيمان لا يحب في الله وحرم الغلو في كلامه  
 من الذين قنات كذا ما وسه لا تغلوا في دينكم أنما أهلككم عن كان فيكم الغلو في الدين  
 أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه والحكم إلا أنه لا يتحقق الغلو إلا باطلاق ما لا يحل إطلاقه  
 في المحبوب المغلوا في حبه وفعل ما لا يحل فعله له وذكر الغير بما لا يحل للجله وأما زيادة محبة  
 الشخص لبعض أهل الإيمان محبة لم يجبه فمقتضى الأمر فيه ولا فتح به وأما سمي  
 غلوا وقد كان بعض المؤمنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب إليه من بعض المشركين  
 أن أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبسته رضي الله عنه ما أحب  
**نعم الله** **أدركت** هذا في التشيع قداني بالواجب من محبة هذا البعض من المؤمنين  
 فإن كان غالبا فيه فقد ابتدع بالغلو وأتم أن أقضي به إلى ما لا يحل وأما مجرد زيادة  
 المحبة والميل فهو واضح أنه غلو فلا تم فيه وقد رتب لك أن الحافظ الذي هي قسم التشيع  
 ثلاثة أقسام تشيع بلا غلو وهذا الكلام فيه وفي أنه صفة لازمة لكل مؤمن والأغنام  
 إيماناً وموالات المؤمنين وإحبة سيمارهم وسابغهم اليه فكيف تقولوا قد ذهب  
 حديث هو لاي الذين والوعلى رضي الله عنه بلا غلو وأما الذي يدعيه بعد وصفتهم

أخرجه الحاكم عن  
 وقال صحيح  
 الأشاهد

ما

بالدين والصدق والورع قلت شعري أبي ذهب فعلم ما واجب عليهم من موالات  
 المؤمنين الذي لو غلوا به ولا غلوا بواجب وكان قادحا فيهم وله من التبايعين وما يجمع  
 لقد أتوا بالواجب ودخلوا تحت قوله تعالى والذين عادوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر  
 لنا ولإخواننا الذين سبقوا من قبلنا ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ونحن نقول  
 تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان ومن هنا  
 يعلم بأن القول بأن مطلقا التشيع بدعه ليس بصحيح والفتح يرمي بطلان والفتح بدعي  
 ينطلق إليه الرضا الكامل وهو يستلزم التشيع رضي الله عنه ما وجب فالفتح يستلزم  
 لا يخرج التشيع **القسم الثاني** من غلو في التشيع واستلزام ذلك أنه قد رتب بوليح وشد  
 أن سلم أن مجرد الغلو بدعة إلا أنها بدعة لم تقضي بصاحبها إلى الكفر ولا فسق فهو غير  
 مردود اتفاقا إذ قد قيل عنه الجاهل من أقضت بدعته إلى الحد الذي أسلفنا  
**الثالث** من أقسام التشيع من غلو وحط على الشيعة رضي الله عنه ما فقد في  
 به غلوه إلى محطهم قطعا وهو سبب السلم وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أن سببه في  
 نحن إذا عمل المحرم قطعا خارج عن حد العدالة فاستقر بغيره أن العمل الكبير كما يأتي في  
 فرده والفتح فيه ليس لأجل تشيعه وهو موالاته الوصي كرم الله وجهه بل بسبب المعاصم وفعله  
 المحرم تعرفت أن التشيع مطلق ليس بصحة قدح وفتح من حيث هو بل هو صفة تركية  
**وأما النصيب** فعرفت من رسمه عن القاموس أنه التدين ببعض علي كرم الله وجهه فهذا  
 مبتدع شر ابتداء فالعمل المحرم تارة الواجب فإن محبة علي كرم الله وجهه في الجنة ما صورها  
 عموما وخصوا أما الأول فلأنه داخل في محبة أهل الإيمان وأما الخاصة فأحدث لا ما عليها

العبد



امرة بحجة وخبرة بانه لا يحية الامور ولا ينقصه للمنافق وقد اودعنا الروضة النيرة  
 من ذلك شطرا صالحا الحمد لله ومغردا الى حبله معجزة ومحسنة بالناسبات بحججهم فطاعوا  
 ياتي بالواجب الاخر من موالات سائر اهل اليمان كما العبادات ليس من لازمة حجة بغير العباد  
 وهذا من لازمة فلا يخرج عن الخلال بواجب حجة الوصي كرم الله وجهه وفعله المحرم من بغضه  
 فالشيعة المطلقة في زينة عليه اتي بالواجب وترك المحرم والتناصب في ادنى مرتبة وانقضها فان  
 على المحرم وتارك الواجب فانه انتهى نصبه الى الطلاق لسانه بعب الوصي كرم الله وجهه فقد انتهت عنه  
 الى الفسق الصريح كما انتهت بالشيعة السباب بغيره علوه الى ذلك وخير الشيعة من قال  
 انا شيعة لال المصطفى . غير ان لاري نسب السلف .  
 افضل الاجماع في الدين ومن . قصد الاجماع لم يحشئ التلف .  
 الى بغض سعة على كل من . لهوى فرض قوم او قدق .  
 والشيعة ان انصاف الى موالاته للوصي بغض احد من السلف فقد ساوى مطلقا التامع .  
 قلت فهل يفتح في دينه بغضه لبعض المؤمنين قلت البعض امر قلبي لا يطاع عليه فان  
 اطاع عليه كما هو المفروض كان قد جازا الكلام في الناصب ولا يعرف انه ناصبي الا بالاطلاع  
 على بغضه لراس اهل البعل فمن رد عن هذه المعاصي مرد راية الناصب لانه ليس بعدل  
 على غير ابي جعفر للعدالة كيف وقد ثبت ان بغضه رضي الله عنه علامة المناقاة عرفت ان الناصب  
 المطلق خارج عن العدالة فان انصاف الى نصبه طلاق لسانه ففيه بغضه فقد لا ادعما بعدا  
 والشيعة المطلق بحق العدالة فان سبب والبغض قارق العدالة وحسنه ينبغي لانه كان التمسك  
 ببغضه النص لا يتبع الحكم للعدالة اذ هو على كل حال برغم فادحه بخلاف الشيعة فالمطلق لا يبره

قال

**قال الامام ابن حجر في مقدمة الفتح** ان الشيعة حجة على رضي الله عنه وتقدروا على العباد  
 فمن قدمه على ابي بكر وعمر فهو غال في الشيعة ويطلق عليه كوكب رافضي والافشيقي فان  
 انضاف الى ذلك السب والتعنيج فقال في الرقص انتهى فالاول انضاف الى حجة علي كرم  
 وجهه على العبادية بتقديمه على الشيخين والثاني انضاف اليه بعض العباد والست لهم  
 والثالث الحجة فقط وهذا التعظيم وقد ذكره بسنة الشيعة **واقول** اما حجة مطلقا  
 وهو التعظيم الاول فانه شرط في ايمان كل مؤمن وليس من اليه في قبيل ولا دير واهل اليمان  
 الا الحب في الله وح فرفرت ان كل مؤمن شيعة **فان قلت** هذا كله مبني على ان القول  
 الحافظ وتقديمه على العبادية ليس من حجة اسم الشيعة واي مانع من جعله قيدا لقبول الشيعة حجة  
 على رضي الله عنه مع تقديمه على العبادية فلا ينبغي ان مجرد الحجة شيعة قلت بمنع عنه ان عمل  
 لفظ العبادية في كلامه في الرسم على من عدي الشيعة ان لم يكون من قدمه عليه كرم الله وجهه  
 على اي حجابي ولو من الطلاق ومن ثبت له مجرد اللقاء يكون شيعة لان اللفظ العبادية الحسن  
 في قوة من قدمه على اي حجابي وهذا لا يقول احد فان عليا كرم الله وجهه من السابقين الاولين  
 ومن العشرة المشهود لهم بالجنة وهم مقدمون على غيرهم بالنسبة لانه بالانفاق ليس سمي الشيعة  
 من قدمه عليا رضي الله عنه على اي فرد من افراد العبادية او حمل على الشيخين فقط فيكون الشيعة  
 حجة على وتقديمه على الشيخين فهذا بعينه هو الذي افاده قوله عن قدمه على ابي بكر وعمر  
 فهو غال وح تداخل الانقسام وتخلو الكلام وطالبه عن بيان الشيعة المطلق او حمل على  
 كل العبادية وجعلت اللام للاستغراق والاشكال هذا بعينه بات من قدمه على كل العباد  
 فقد قدمه على الشيخين ومن قدمه عليهما فهو الغالي فلا يشمل المطلق مع خلل اخر وهو انه



لم يلاحظ الا الشيعي او حمل على الثلاثة لمشاخ فمد الاشتغال باق اذ من قدمه على الثلاثة  
 ثم قد قدمه على الشيعي مع الخلل الذي عرفت ايضا ولما بلغت عبارة الحافظ الى هذا الخلل على  
 التقدير الرابع بسبب جعل قوله وتقدمه على الحامية قيد يعني حملها على ما تصحبه وتفيد  
 وان قوله وتقدمه على استينافيه والولول استيناف قد مرها ارهاصا لقوله من قدمه على ابي  
 بكر وعمر وان المراد من الحامية الشيعان ذكرهما ولا اجمالا لاثباتنا نقضه وان قوله محجة على فتحة  
 اسم الشيعي المطلق وايضا هذا قوله والاشيعي فان مراده والابقدمه على الشيعي لذي يري  
 فقط وهذا هو المطلق وايضا ما عرفت من تصرفهم في كتب الرجال واستنسخهم من كلامنا  
 الا اني كثيرا من عباراتهم في ذلك وايضا قول الحافظ الذهبي وكان الشيع بلا غلو فمد ان الحافظان  
 يتوافقان ان الشيع اقسام ثلاثة تشبه مطلقا وهو محجة على من يري محجة وتقدمه على الشيعي  
 مجتهد في ذلك والسبب الاول مطلق والثاني عال وقوله راقص والثالث عال في الرقص هذا  
 مفاد كلام الحافظين وهما اما الفن وعلى كلامهما وقع مجتهدا **اما اسباب** فسبب الاول  
 فسبب صحابي كان او غيره الا ان سبب الصحابي اعظم حرم سوء ادبه مع صحبه كد النبي صلى  
 الله عليه واله وسلم ولما تقدم في الاسلام وقد عدوا سبب الصحابة من الكبار كجائلي عن الغرقيبي  
 الزبيدي ومن يخالف مذهبهم **اما** تقدمه فكانه يريد القول بانه افضل من الشيعي وهذه  
 هي مسألة التفضيل التي قيل الخوض فيها فصول وقد عرفت ان دل كلام الذهبي وكلام الحافظ ان  
 حجة الشيع الذي هو مولد الوصي واجب وفاعل الواجب لا يكون مبتدعا **ثم** اعلم  
 ان البدع وحقيقتها الفعل المجانب للسنة ولها تعاريف حاصله ما لم يكن في عمده صلى الله عليه واله وسلم  
 تنقسم الى ثلاثة انواع نوع لا يعتز كغرا ولا فقا وهي التي قال فيها عمر رضي الله عنه في صلوة التزويج

نعم البدع قال المناوي قد يكون من البدع ما ليس بمكروه فيسبى بدعه مباحة وهو ما شهد  
 اصل في الشرع واقتضت مصلحة يندفع بها مفسده والنوعان الاخران ما يؤول الى احد الامرين فاما  
 المخرقة فالاولى لا تخرج بها اتفاق ولا تخل بالعدل وان دخلت في سبب البدع وشملها اشتراط  
 فقدما في حصول العدالة وذلك انه لا يجاوز عنها طائفة بل يكاد لا يجاوز الا ان يصححها  
 وان كانت عباداتهم في رسم العدالة عامة والاحاديث الاتية دالة على انه لا فرق بين قولها الا  
 انهم كجاءت فسموها هذا التقسيم الى مستحبه وغير مستحبه وماض هذه الامور حجة الاستدلال  
**وهذه البحوث تتعلق بكلامهم** الاول انهم اخذوا في رسم الصحيح والحسن عدالة الرواة  
 كما سلك الحافظ في التقييد ومثله في كتب صاحب العواصم وفي جميع كتب الحديث وفهر الحافظ  
 لعدالة بانها مملوكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة وفهر التقوي بانها اجتناب الاعمال  
 السيئة من شرك او فسق او بدع فافاد ان العدالة شرط للراوي وقد عرفت ان ترك البدع  
 من ماهية العدالة فالعدل لا يكون عدلا لا لاجتناب البدع بانواعها ولا بخفي ان هذا منقضى  
 ما قرره الحافظ من القول بقبول المبتدع منافضة ظاهره على ان في رسم الحافظ التقوي تصور  
 فاما اجتناب المحرمات واتباع الموصيات وقد اقتصر على الفصل الثاني من فصول رسمها وهم  
 من فسرهابا لاحقر عائد شرعا وهو صحيح شامل للامرين **ان قلت** احدهم عدم الفسق  
 في رسم العدالة فبما ايضا اختلاف فاهم قبلوا ايضا فاسق التاويل وقد اخذوا العدالة شرطا  
 في الراوي واخذوا بعدم الفسق في رسمها فالفاسق غير عدل **قلت** يتعين حمل الفسق في  
 الرسم على الفسق الصحيح لانه المتبادر عند الاطلاق والمبتدع التناقض **الحج الثاني**  
**في** لا يخفى ما ورد في السنة من الاحاديث الواسعة في ذم المبتدع والوعيد الشديد لهم

المراد من قوله لا يخلو بالعدل ان لا يخلو بالعدل



اخرج **مسلم وابن ماجه** وغيرهم من حديث جابر قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه  
اما بعد فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة  
واخرج الطبراني من حديث ابن اسحاق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كل صاحب بدعة حتى يدعوا بدعته قال  
الحافظ المنذري واسناده حسن ورواه ابن ماجه ايضا وان ابن حبان في كتابه في كتابه السنن  
عن ابن عباس رضي الله عنه ولفظه اني الله ان يقول صاحب بدعة حتى يدع بدعته ورواه ايضا  
ابن ماجه من حديث مرفوعا ولفظه لا بغيل لصاحب بدعة صوما ولا حيا ولا عم ولا جهاد ولا صفا  
ولا عدلا ولا حجة من الاسلام كما اخرج الشرح من العجيني في الزواجر لان حجة الله خير منه  
لغير من احدث حدثا واخرج الطبراني ما من امة ابتدعت بعد نبينا من البدع الا ضاعت مثلها من  
السنن وقد في حديث سننه لعنه الله وكل بني حبار الدعوة وقد عرفت تارك السنة  
قال في الزواجر وقد عرفت شيخ الاسلام الصلاح العلوي في قوله والجلال البلقيني في  
تعداد الكبار العاشر عشر البدع وهي المراد بترك السنة **اعرف** فلا يخجلوا اما ان يقول  
قائل في المبتدع انه عدل **وسنة** وان ابتدعته لا يخجل بالعدل فمذارجوع عن رسم الله  
بما ذكره هذه الحاديث واقوال ائمة العلم مناديه على ان لا يتبع من الكبار وقد رسموا  
الكبر بما توعد عليه مخصوص وهو صادق على البدع ومن هنا يتضح لنا ان من حرق  
البدع من رسم الكبرية قد خولها في رسم الكبار المذكورة في الرسم ويقول انه يحل بالعدل  
فهنا يعود على شرطية العدل في الراوي بالنقض **الحث الثالث** تفسير العدل بما ذكره  
الحافظ نظا بقت عليه كتبنا لا اصول وان حذف البعض قيد لا يتبع الا انهم كل انفقوا  
انها ملكة الخ وقد ليس معناها لغة في القاموس العدل من الجور وهو وان كلامه في هذه

الفاظ قليل الافاء لانه يقول والجور ينقض العدل فيبدد في النهاية العدل لا يعجل  
به الى الهوي وهو وان كان تفسير للعدل فقد افاد المراد وفي غيرها العدل لا استقامه  
والمفسرين في قوله تعالى يا مسلم بالعدل اقول في تفسيره قال الرازي بعد رد اقول انه عبارة  
عن الامر المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط وهو قريب منه وتفسيره بالاستقامة وقد في  
الاستقامة للعبارة وهم اهل اللغة بعدم الرجوع الى عبادة الاوثان **وان** كسر الياء  
على من فسرهما بعد الايتين بدين وقال حليم الامر على الله وفيها الوهي كرم الله وجهه  
فلا لايتان بالغرائب **والحاصل** ان تفسير العدل بالملك المذكور ليس مقلها لغة ولا اني  
عن الشارع جرف واحد بما يفيدها والله تعالى قال في الشهادة وذو العدل من ترضون من  
الشهادة وهو كالتفسير للعدل والرضي عن تسكن اليه النفس الخيرة ويرضي به القلب ولا  
يضطرب في خيرة ويزتاب ومنه تجازي عن تراض ومن كلام الوهي حديثي حال من صحت  
وارضاهم عمر رضي الله عنه فقال صلى الله عليه وسلم اذ انتم من ترضون دينه وخلقه فأنكروا  
فالعدل ما طاب القلب الى خيرة وسكنت النفس لا ما رواه واما القول بانه من له هذه  
الملكة التي هي كغيرها مستحقة وقصد منه الافعال بسهولة تمنع عرقته في كل فرد من افراد  
الكبار وصغار الخسبة كسرف لغة والتطبيع بحجة عزاد ال الحاسم كالبول في الطريق  
والغير السوقي فيه فقد تشديد في العدل لا يتم الا في حق المعصومين واذا من علم  
المؤمنين بل قد جازي الاحاديث ان كل بني آدم خطا وان الله ما من بني الاقد عصي اوم  
معصية وحصول هذه الملكة في كل راو من رواة الحديث الحديث عن رب لا يكاد يقع  
ومن طالع تراجم الرواه علم ذلك وانه ليس العدل الامن فارب وسنة وقلب خيرة شره وفي



الحديث المومن واهل بيته بالذنوب راح له بالتوبة والسعي من مات على رقة  
 التراب وان كان فيه ضعف فهو محبوب حديث لولم تذبوا الذهب بكم ولما يقم بدينون  
 فيستغفرون فيغفر لهم وهو صحيح والمومن المرحى العدل لا بد من مقارفة لشي من الذنوب لكن  
 غالب حاله السلامه ويأتي عن الشافعي في العدل قول حسن وهذا بحث لغوي لا يقبل فيه اهل  
 الوصول وان تطالبوا عليه فهو ما يقول الادله ويتابع للخر من غير نظر **اذ عرفت ما**  
**سلفناه** وقد عرفت نقل الاجماع عن الصحابة رضي الله عنهم نعم قبلوا خبر المبتدع كما قال الامام  
 المنصور بالله عبد الله بن حمزة ان من فعل انما هم واقضوا خبرهم وعرفناهم ما صاروا اخرايا  
 وتفرقوا فورا وانتهى الامر بينهم الى القتل والقتال كان يروي بعضهم على بعض من غير منكرتهم  
 في ذلك بل اعقاد احدثهم على روايتهم بخالفه كما عفاة على رواية من يوافقه ومثله قال الشيخ محمد  
 الرضا في كتاب الجواهر ان الفتنة لما وقعت بينهم كان بعضهم حذر عن بعض وسند الرجل  
 الى من يخالفه كما يستند الى من يوافقه **علمت** ان ذلك يستلزم الاجماع على ان مدار قول الرواية  
 لم يصدق الراوي لا عدالة قال ابن الصلاح كتب اهل الحديث طلقوا الراوية عن المبتدع غير اعتناء  
**قلت** ما ذاك لانكون الابتداع غير محمل بالعدل بل هو محمل لكن دار الفتنة على طين الصدق  
 وذلك الادله **الاول** ان خبر المبتدع بعيد الظن قطعا والعمل بالظن حسن عقلا **الثاني**  
**في** ان مخالفتهم مضرة ظنونهم ودفع الضرر لمضنون عن النفس واجب **الثالث** ان اما  
 ان يحصل خبرهم الرحمان اول ان اقتضاه فاما ان يعمل به او بالمرجح او تساوي بينهم وقد ثبت  
 ان ترجيح المرجح على الراجح والمساو بينهما في الترجيح فحين عقلا فوجب العمل فوجب العمل **اذ عرفت**  
**انه يفيده الظن** وانما يجب العمل بالظن عقلا فادله اجتهاد من مع كثرة **الاول**

انهم  
وطم

قوله كان لا يروى  
بعضهم عن بعض  
في نقل الاجماع  
فصل

الاعداد  
عيناها  
شامل

المرحى ايضا كونه

الاول

الاول قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وهو عام في كل ما جاء عن الله  
 تعالى سوى كان من كلامه او من كلام رسوله وسوى كان معلوما او مظنونا فكل خبر عن الله وعن  
 رسوله حصل الظن به فهو صدق عليه ان جاء عن الله تعالى **الثاني** قوله تعالى خذ واما اتيناكم  
 بغوة فهذا عام بما اتانا الله والابيه وان كانت خطابا لاهل الكتاب ففي حقنا كذا وتقرير  
 الحجج بها كما سلف **الثالث** فما اتاكم الرسول فخذوه والابيه وتقريرها كما سلف والحجج المظنون  
 قد اتانا عنه فوجب العمل به لادله من هذا النوع واسعد جدارنا فظهر على المرعي وقد ثبت عنه صلى  
 عليه واله وسلم اذ امر بكم يا مرفا توامنه ما استنطقتم فيجب في تفرق ما اتانا الله وامرنا ياخذ  
 بذلك الوجه في ذلك حسب الطاقة كما قال تعالى فانقول الله استنطقتم **وهي ثلث احدى**  
**ها** احدها ان يعلم اللفظ الوارد عن الشارع والمعنى وهذا يكون كثيرا في القرآن والسنة المنزلة  
**الثاني** ان يكون اللفظ والمعنى او يعلم المعنى ويظن اللفظ وكلاهما في السنة **فان قلت**  
 يلزم على هذا قبول خبر الكافر والغاشق الضريح اذ حصل الظن بوجود العدل قلت مسح منه  
 الاجماع فتخص العلة **واعلم** انه استدل في العوام على قبول فساد التاويل بحديث قبوله  
 صلى الله عليه واله وسلم للاعرابي الذي يمشي برؤيه هلال رمضان فقال له صلى الله عليه واله وسلم  
 الشفقر ان لاله الا الله وان محمد رسول الله **قال** نعم **قال** يا بلال اذن في  
 في الناس ان يصوموا غدا ويخو من الادله الان في الاستدلال لئلا يثبت لانه نبأ على  
 ان عدلة اهل ذلك العصر غير منوطه بالاسلام وهو قائل بخلافه كذا هابه الا ان اهل ذلك  
 العصر كانت عدله فيهم منوطه بالاسلام والقيام بركانه واختيار معاصي الجوارح كما قلده  
 عن ابي طالب واختاره في هذا الا يتم الاستدلال على قول المبتدع ان قد بني على عدلة اهل ذلك العصر

هذا مصنف على قوله  
وكلاهما في السنة فتعمل  
بما خصصت داخل

لا يخالفه في ما علم ان  
العدله منوطه بامتنان الاله  
والقيام بركانه واختيار  
معاصي الجوارح كما قلده  
عن ابي طالب واختاره في هذا  
الا يتم الاستدلال على قول  
المبتدع ان قد بني على عدلة  
اهل ذلك العصر



النبوي لا من ظهر منه ما يخرج به الكلام الان معه على من تحقق جرح عدلته وانما قيل الحصول  
 الظن بخبره وكذا الاستدلال بحديث الامة السوداء التي سألها النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 هل هي مومنة فاشارت ان الله زعمها فقال صلى الله عليه وآله وسلم نعم هي مومنة وهذا لا يرد بحديث  
 ان النبي قد اسيد وسيصلح الله بهن طائفتين عظيمتين من المسلمين قال في الاول وهذا دليل على  
 كل من آمن بالله ورسوله من اهل الاسلام ما لم يثبت عنه فعل ما يخرج به وقال في الثاني فثبت على  
 والحكم مغضول ما لم يظهر جرحه فانه يقال هذا يقتضي انك تريد من اسلم ومن من اهل ذلك  
 العصر فانه عدل وهو الظاهر من كلامه وهذا غير محل النزاع في الكلام مع من يرد فساد  
 التاويل والمبتدع لا يقال على صاحب العوام يختار في رسم العدالة غير ما يختار الجمهور وان ثبت  
 اسلامه ثبتت عدلته من اهل ذلك العصر وغيره لانا نقول هذا مسلم في انه اختاره لكن في حق  
 الصحابة واهل العصر النبوي اذا ظاهرهم العدالة كما سبق نقل لاختاره له وبه قال المحدثون واهل  
 الاثر وامامنا في حق غيرهم في غير مسلم وبطلان الصنف فله في قبول الرواية دليل على انه لا يرد ذلك  
 والاما لفتقر الائمة الادلة على ذلك والكان الحوج الى اقامة الدليل على هذا المصطلح الكبير  
 ولانه صرح ان ظاهر العلماء العدالة ما لم يظهر ما يخرجهم ويبقى العمل بالظاهر وجعل هذا القول  
 المختار القوي القوي حينه قال المختار ما ذهب اليه عمر بن عبد الله وابو عبد الله لموافق وهو ان  
 كل حامل علم معروف بالعدالة فانه مغضول في علمه بحول اداعي السلامه حتى يظهر ما يخرج به  
 وذكر ادله على هذا القول وهذا ظاهر في انه يري راي الجمهور في ان الاصل النفي والاعمال  
 هذه الطائفة بالادلة وسرد ادله ذلك هناك لانه مختار في الصحابة واهل العصر النبوي  
 ان الظاهر فيهم العدالة ما نقله عن الشافعي فانه قال متى سلم ان العدالة هي ترك جميع الذنوب

والمعاصي ومقتضياتها بذلك عز وجودها في جميع المواضع التي يشترط فيها العقد النكاح و  
 الطلاق على السنة وعقد البيوع والعقود والحدود وقد دل الشرح على ما تبين ان العدالة مرتبة  
 دون هذه المرتبة وقد حصل ان كثير من حديثي ابي هريرة مرفوعا من طلب قضا المسلمين حتى  
 يناله ثم غلب عدله على جوارحه فله الجنة ومن غلب جوره على عدله فله النار ومن ذلك ما ورد  
 في الحديث واجمع الامة عليه من انه لا يغفل بينه وبين اخيه احسنه مع انه مغضول على من ليس  
 وبينه احسنه فلم يخرج المسلم النفع بالاحسنه التي بينه وبين اخيه ما لم يسر كذا في العدة  
 الى احد لا يتجاوز الى اهل الدين وقد قال الشافعي في العدالة قوله لا يستحسنه كثير من العقلاء  
 من بعده قال لو كان العدالة من لم يثبت لم يجد عدلا ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم يجد  
 محروجا ولكن من تروا البائس وكانت محاسنه اكثر من مساويه فانه عدل انتهى **قلت**  
 هذا القول حسن ويؤيده ان اهل الفقه فسروا العدل بتقيض الجور وليس الجور عبارة عن ملكة راسخة  
 بوجوب اتيان كل معصية ولا الجائر لغة من ياتي بكل معصية بل من غلب جوره على عدله وفي الحديث  
 بعثت في من الملك العادل كسري ومعلوم انه ياتي من الجور جانبيا لو لم يكن الكفر بالملك تعالى  
 هذا **واما القول بان الاصل الفسق كما قاله البعض** وتابعه عليه لاخذ من كتابه وغيرهم  
 واستدل بان العدالة طائفة ولا لانه اكثر نفعه تامل لان لفسوق ايضا طائفة فان الاصل ان كل  
 مكلف ملزم من تكليفه على العطرة فهو عدل فان بقي عليه من غير تحالف الفسق وباتي بما  
 يجب عليه فهو على عدلته مغضول الرواية وان لا يفسد المفتقات فله حكم ما لا يفسد ثم رتب العهد  
 في شرح الشرح قد اشار الى هذا وتفقيد صاحب الجواهر بما ليس بجيد **واما الاستدلال**  
 بان الاصل هو الغالب والعنف في الميالي اغلب فقد قيد هذا بعض المحققين بان الاغلبية

هذا في مطلق  
 العدل لا في المصنف

كلام من وهو واقع  
 طائفة من الناس



انما هي في زمن تبع التابعين الذي رزق الحكام والتابعين وتابعهم حيث خير العزوف في زمن  
 الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يغشوا الكذب يستبرأون بالخبر به بالنظر الى صدق الاقوال والاماء  
 استدلاله من استدلاله على علمه لقوله تعالى وقيل من عبادي الشكور وما اكثر الناس  
 ولو حرصت بمؤمنين فغير حيد المراد ان المؤمنين بالنسبة الى الكفار بما يدل عليه سياق الآيات  
 لان العدالة قبل بالنسبة الى المعصية الذين ليسوا بعدول ثم قال فيجعل الغرض المحمدي على الامم الاغلب  
 فقد اعلم ان الاغلب الغنى ليس لنا ان يحمل المسلم الجوهل العبد له على الامم الاغلب وهو مستغفلة  
 اضطراره وتعيينه لانه لا قياس ولا شئ من الادلة مع انه قد رآه لا يفتيق الاطلاع  
 يعود الاستدلال على ان الاعتبار في قبول الاخبار حصول ظن بالصدق وان يحمل العدالة في قبول  
 عاين عن علي عليه السلام ان كان ببحر الروي ومعلوم انه لا يحمل معلوم العدالة اذا عدله  
 مانع من الكذب ولا يحمل الموقوف بالفجر لعدم العدالة اذ عينه لا ترفع الرية عن خبره فالمخلف  
 من يحمل حاله ولذا قال حديثي ابو بكر وعمر قافاه لما عرف عدلته لم يستخلفه كما هو ظاهر كلامه  
 ولقوله كذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه واله ولم يحدثنا نقول الله تعالى ما شان يستغفر  
 وان خبرين غيره استخلفه فان خلق صدقة وحمد سبي ابو بكر وصدق ابو بكر وكر الحافظ الذي هي  
 في التذكرة وقال حديث حسن وساق طريفة فغير دليل ان مناط القول ظن بالصدق وطلب الظن  
 الا ترى ان طلب ظن الصدق مما يمكن من وضعية من يتبع الله حق ثقافته وبديل لنا لكانه  
 صلى الله عليه وسلم كان يقبل خبر من خبره ومعلوم انه لظن الصدق حتى يبين الله فالوجه عدم صدق  
 الخبر مثل خبرين يدين انهم حتى خبره عقالة عيسى ابن ابي تراب لما جاءه من ابيه وعائنه صلى الله عليه وسلم  
 على ما قاله ولقد وافق ما قال شيئا وان زيدا كاذبا فقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم

قد استدلوا بما  
 على من روى  
 عن عبد الله بن  
 عن عبد الله بن  
 عن عبد الله بن  
 عن عبد الله بن

دفن

وسمي الملامح لزيد في الانصار وكذا بوه حتى اترل الله تعالى سورة المنافقين يتصدق  
 زبير رضي الله عنه وتكذبوا بن ابي فقد قبل صلى الله عليه وسلم خبر زيد ولا ورتب عليه عتار  
 ابن ابي ثم قبل حديث ابن ابي ورتب عليه الناس تكذبوا بن ابي **فان قلت** ان ابي منافق والمنافق  
 كافر فيلزم قبول الكافر قلت قد ثبت الاجماع بان المنافقين لهم في الدنيا احكام المؤمنين  
 ومنها قبول اخبارهم وهذه الحديث من ادلتة وغيره من الادلة فانه صلى الله عليه وسلم  
 قبل خبره مع علمه بنفاذ حتى كذب الله تعالى وكذا فصدقني برفق وقوله صلى الله عليه وسلم  
 هم اهل بيتي ذكر منهم اسلام وصلاح لما اخبره خبرهم كذا الله ثم اخبر الله حقيقة حالهم  
 وانزل فيهم الايات من سورة النساء فقد كان صلى الله عليه وسلم يقبل خبر من خبره من هؤلاء  
 ورتب عليه احكاما ومعلوم انه لا يعمل الا بالظن او لعلم لا سبيل الى الثاني وهو محل استناب  
 داني حصول الظن بخبرهم واحسان الظن لهم فانه لا يكذبون فانه قد كان يفر عن الكذب  
 الكفار عنهم بل بلغ من هذا انه لم يفرق بين المصطلق بخبر الوليد بن عتبة انهم يتحققوا لودعه  
 رسول الله حتى اترل الله ان جاءكم فاستمعوا فاني سمعوا الامات **ان قلت** لعلة صلى الله عليه وسلم  
 ما كان يعمل باخبار اهل اذ الله العصر الامم انهم كالمجرد حصول الظن باخبارهم **قلت**  
 الانصاف ان اهل ذلك العصر كغيرهم فيهم العصاة واهل التقوى وفيهم من ارتكب فاحشة  
 الزنا وفيهم من شرب المسكر وحدث عليه وفيهم من قدف المحضات وفيهم من قتل النفس التي حرم  
 الله وفيهم من اغل وفيهم من سرق وقطعت يده وهذا في حياته صلى الله عليه وسلم وفيهم من  
 نقون لا يعلم الله صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى ومن حولكم من الاعراب منافقون ومن اهل

قد استدلوا بما  
 هو وكذا كذا  
 هو وقد كان يقبل



ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلم نحن تعلمهم سفذهم مرتين وفيهم المرجفون ليني  
 لم نلقوا نفعه المناقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة واذا كان لا يعلم صلبه  
 عليه السلام ولا يعرف نفاقهم فابن عبد العول من غيرهما المناقون المعروفون بالنفاق كالبين  
 اي فساق انما يقول اخبارهم ومعاملتهم معاملته من يظن صدقه من المؤمنين مالم يكن لهم انفاقا  
**نعم من** **المصطفى** صلى الله عليه وآله وسلم وابعد خوفه للاتباع ثم من اهل  
 العصر متفقون رضي الله عنهم ورضوعته واعدهم حنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها  
 ابدا لانه لا يقتضي العلم على اهل كل عصر **ان قلت** قوله صلى الله عليه وآله وسلم خير  
 الزواني في الحديث تركيه منه صلى الله عليه وآله وسلم لاهل عصره ومن بعده عن ذكرهم  
 تقدمت الاشارة الى انه اخبار عن خبرتهم بالنظر الى الصدق والعدالة اخبر منه  
**قلت** وكذا الصدق شعار الاعلى منهم ولذا قال ثم يفتشوا الكتب فانه لفظ شيعيان  
 عبا في تلك الاعصار المحتر لا انه لا فستو عليه فان **قلت** المماح كتابا وسنة  
 يؤدله على عدالة اهل ذلك العصر **قلت** قد وردت المماح في جملة الامم ولا تقتضي تركية  
 الافراد اتفاقا فكذلك هذا فان النفي على الجملة لا يقتضي الشاغل كل فرد **ان قلت**  
 قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لاخبارا وتلك دليل على عدالة اهل عصره ولا يتخرج فيه انه اتاه  
 الوجي ان فهم كاذبين وان فهم خبثا فاسقا **قلت** ومتا علمي ان العدالة شرط في الرواية  
 وابن دليلها ولا يتم الاستدلال بان قبوله دليل لها حتى يتم انها شرط والا فهو دور **فان**  
**قلت** قد دار قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لاخبارهم على احد الامرين وهما حصول الظن  
 او عدالة الروي فجملة على احد الامرين دون الآخر تعلم **قلت** عدالة الروي ما قام له دليل

فان قلت لا يقتضي العلم على اهل كل عصر ان قلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضي الشاغل كل فرد فقلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضي تركية الافراد اتفاقا فكذلك هذا فان النفي على الجملة لا يقتضي الشاغل كل فرد فقلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضي تركية الافراد اتفاقا فكذلك هذا فان النفي على الجملة لا يقتضي الشاغل كل فرد

فان قلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضي تركية الافراد اتفاقا فكذلك هذا فان النفي على الجملة لا يقتضي الشاغل كل فرد فقلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضي تركية الافراد اتفاقا فكذلك هذا فان النفي على الجملة لا يقتضي الشاغل كل فرد

على شرطها وذن الصدق لا بد منه اذا عمل الاعلم او ظن فحماه على البقي المتقين ونحن  
 ونحن في مقام النفي المشرطية لعدالة المخصوصة الدليل على المثبت على انه قام الاجماع على قبول  
 غير العدل على سبهم لعدالة والعمل بروايتهم من كل الامم ما سمعت لان عن روي عنه في الا  
 مهات التي هي عن اهل الاسلام وقد قال الحافظ ان حجر روى عنه في المقدمة لا اثر للتغير  
 مع الصدق والضبط انتهى فمما ظنا حصول الظن بصدق الراوي ورو عن الخواج وهم  
 اشد الناس بدعة لانهم يعرفون من يكتب فيقتلون حصول الظن بخبرهم قال اي دلوود ليس  
 في اهل الاوس حديثا من الخواج وفي البخاري ثم مقتد عدم لا يحصون من غير من الاممات  
 وناهيك انه خرج لعمران بن حطان الخارجي المماح لقائل امير المؤمنين كرم وجهه ما  
 سليمان المشهورة السارة قال الحافظ بن حجر قال المبرد وكان عمران بن حطان راس العقدين الفتر  
 وخطبهم وشاعرهم انتهى والفقيه قوم يقولون يقول الخواج ولا يرون الخواج بل يقولون  
 وكان عمران دعيه اخرج له البخاري في المتابعات واخرج البخاري وابو داود والترمذي  
 لعمران بن مسلم الغنوي قل يحيى ان الغطان كان بروي القدر وهو متفقين واخرج السنن لعفيل  
 ابن دكن وهو شيعي واخرج السنن لاس معاوية الصبر قال الحكم اخبايه وقد اشتهر عنه الغلو  
 قال الذهبي غلو الشيعي ونقد العجلي واخرج العدي بن ثابت وقد قال فيه ان يعني شيعي  
 مغرط وقال الدارقطني رافضي غال واخرج البخاري لاسماعيل بن ايان وهو واحد شيوخه  
 الجوزجاني كان مائلا عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث قال الزعدي يعني ما عليه الكوفيون  
 من الشيعة قال الحافظ بن حجر الجوزجاني كان ناجيا منحرفا عن علي بن محمد من الشيعة المنحرف

فان قلت لا يقتضي العلم على اهل كل عصر ان قلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضي الشاغل كل فرد فقلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضي تركية الافراد اتفاقا فكذلك هذا فان النفي على الجملة لا يقتضي الشاغل كل فرد فقلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضي تركية الافراد اتفاقا فكذلك هذا فان النفي على الجملة لا يقتضي الشاغل كل فرد



عن عثمان والصورى مولا لهم جميعا ولا ينبغي ان يسمى قول مبتدع في مبتدع وخرج النجاشي  
لا يوجب من عابد ابن مسعود وثقة ابن معين وابو احاتم والنسائي والحلي وراى ابو داود وكان حيا  
وقال البخاري كان يرى الارحالا انه صدوق **واخرج** الجماعة لثوري بن زيد لم يسمع ما ذكر  
وثقة ابن معين وابو زرعة وغيرهما وقال ابن عبد البر صدوق ولم يسمه احد وكان يسب  
المرابي الخوارج والقول بالقدر ولم يكن يدعى اليه شي من ذلك قال ابن عبد البر سئل مالك  
كيف وثقه عن داود بن الحصين وثوري بن زيد وذكر غيرهما وكانوا يبرونه قال القدر فقال كما  
توالى يخرجوا من السما الى الارض اخفى عليهم من ان يكذبوا **واخرج** البخاري لثوري بن زيد  
الحسيني والتفقا على نفسه في الحديث مع قوله بالقدر وكان يرى بالنصيب قال النجاشي  
معين كان محال يصير قوما يبالون من علي لانه كان لا يسب قال الحافظ بن حجر لجم الجماعة  
**واخرج** البخاري واصحابه لسان جبر بن عثمان الحسيني وثقة احمد والاعمى وقال القائل  
كان يفيض عليا رضي الله عنه وقال ابو حاتم لا اعلم بالشام اثبت منه ولم يسمع عندي  
ما يقال فيه من النصب قال الحافظ بن حجر قلت جأعته ذلك من غير وجه وجا خلق  
ذلك وروى عنه انه تابع من ذلك **واخرج** البخاري عن شيخه العطاء بن قال ابن سعد كان  
متشيعا مغرطا قال صالح ابن جبر وثقة الا انه متشيع **واخرج** البخاري واصحاب  
السنن الحسيني ابن غير الواسطي ابو محسن الضمير وثقة ابو زرعة وغيره وقال ابو  
خبيزة كان يحل علي فلم يعد اليه **واخرج** البخاري وغيره وغيره كشمس بن عبد الله  
الاستوائي احد الاثبات محج على ثقتهم واتقائه قال محمد بن جعفر كان جهمي الا انه كان يري

ما

واخرج البخاري والترمذي يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي وثقة ابن معين وابو اليمان قال  
اسحق بن منصور كان مرجا فهو لا يجمعه ديني مرجي وقدرى وناصري وشيعي وغالب خا  
رجي واخرجت احاديثهم في الصحيحين وغيرهما ووثقوا بهم قطرة من رجال الكشي المستر الذي  
ليس وراءه رواه اهل دري يدعي الخوارج وكان من شيعي فهو دليل فاهظ على اجماعهم على ان عمه  
قبول الرواية وعليها حصول الظن بصدق الراوي وعدم ثبوته بالكذب **الترجي** القول  
مالا في جماعة لا يعدلهم كان ابن حجر من السما الى الارض شد عليهم من ان يكذبوا فاعلم  
خط الاطنه لصدقهم وقول من قال في استيعاب ابن باب كان مالا عن الحق الا انه كان  
لا يكذب في الحديث وكذا انك توثقهم بحجة من سمعت من ذكرهم لفظا لم يدعهم ما ذال الا  
المدر على ظن الصدق لا غير وكفاي يقول الحافظ بن حجر انه لا اثر لضعف من ظن الصدق  
والضبط **واذرفت هذا** انصح ما في رسم الصحيح والحسن من الاختلاف حيث اخذوا عنه  
الراوي بشرط اتيها دسر والعدل بما لا يدع معه ووصلوا الى الحديث الصحيح والتحسين  
فيكونوا على احاديث المبتدع بما قد اطلقت على تلك الشريعة كتب اصول الحديث واصول  
الفقه على انه لم يستدل ابن الحاجب في مختصر المنتهى ولا من تابعه بحول الغاية على شريعة  
العدل في الراوي انما اشتقلا بتفسيرها كان شرط بينهما امر قد علم من الدين ضرورة وانما  
فتبوا رواة ثلاثة اقسام معروف العدل ومعروف القصد ومجهول الحال لا يري فتقنه  
والعدل لثمة واستدلوا بعدم قبول الاخرى وأشار ابن الحاجب الى دليل قبول العدل  
بالاجماع ولكن قوله غير شرطية اذ معناه العدل مقبول ومعناها لا يقبل الا العدل  
وكأنهم يقولون اذ انهم لم يلبسوا على عدم قبول الاخرى سلم انه لا من شرطية العدل

هذا

هذا هو الذي هو



الا ان ما سمعت من احوال رواة الصحيح والحسن يقلع هذا الاشرط لهذه العدالة المصروفة عنهم  
ما عرفت بالكبير ان قلت لعلم يقولون دليل شرطية عدالة الراوي القياس على  
عدالة الشهود الثالثة بالنقض قلت اختلافا فيما في الشرط مانع عن الحاق فانه شرط في  
الشهادة العدد والذكور وعدم القرابة المشهورة وعدم ادراة المشهود عليه ولم يشترط في الرواية  
في ذلك فلا سبيل الى الحاق وقد صرحوا انه لا يلزم في الراوي ما يلزم في الشاهد من الشرط  
قالوا ان باب الشهادة اضيق **وبعد** هذا يظهر لك انه اعتماد على ظن الصدق  
وكون الراوي مصوتا عن الكذب كما عرفت من خصوصية الحديث **فم** لا شك  
في الرواية عن الرافضي الساب للعبارة وعن الناجي الساب للوجي مع عدم السبب للعبارة  
من الكائن كما صرح به في جميع الجوامع وفي الفصول فاذا قبلوا فاعل الكبيره نظن صدق معان  
مرتكب الكبيره فاستقر نضج لا تاويل وقد سبق في تفسير العدالة انه لا بد من السلامة منه وقد  
نقل الاجماع على قبول فاسق النضج كما في الفصول وغيره واستدل صاحب الفصول بقوله تعالى  
ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا واصلب في الاستدلال بها على ذلك لانها تترك بالوليدين عقيب  
كما مطابقة التفسير وهو فاسق نضج شرع الحرف في صحيح مسلم وذكره شمس المرحوم النجاشي  
عبد البر ولم يجب ابن الحاجب في الاستدلال بها على فاسق التاويل لما سمعت من انها تترك في فاسق  
من النضج لا يقال لا ينصرف العام على سببه بناء على ان العقل في سياق الشرط يفيد العموم  
كما ذكره شارح الجمع ونسبته الى ابن الحاجب لانه بعد تسليم ذلك ففاسق التاويل اصطلاح  
عرفي ليس له في اللغة ذكر والايه لا تحمل على المعاني العربية الحادثة والاصطلاح الجديد  
اتقاناً على تسليم العموم تشمل كل فاسق نضج على ان في دلالتها على عدم قبول خبره

قلت

الحاث ذكرها في العوام نشر في شيء من ذلك وهو انه قال تعالى فتبينوا اي تنوخوا فيه  
ونظروا ايمان الامر وانكشاف الحق ولا يعقد قول الفاسق لامن لا يتجاني لكذب الذي  
هو نوع منه وروي بن مسعود رضي الله عنه فتبينوا والتثبت والتبين متعاربان وهما اطلاق البيان  
والثبات التفرق وفي تفسير البيان رضي الله عنه على المؤمنين التبيين والتثبت عند اخبار الفاسق وثباتها  
دفع قلت فالايه امرت بالتبين كما في قوله تعالى اذ اضرتم في سبيل الله فتبينوا اليه ليس  
امراً لربما قال تعالى في الامر به عند العتف ولا تقبلوا لهم شهادة اي اذ سمعتموه من المؤمنين  
قلتم ما يكون لنا ان نتكلم بهذا معاكم قد ايهتان عظيم وفي الآية الاخرى ولا اذ سمعتموه من المؤمنين  
والمؤمنات بانتم خبروا قال هذا اقل مبدى **فان قلت** الامر بالتبين خبره في معنى رده قلت لا  
بل نعم الله تعالى ولجبا على خبره هو التبين فقد ثبت خبره حكم بخلاف الرد فانه لم يثبت له حكم  
انما ينبغي سامعه على الاصول وهو براءة الذمة فوجوده وعدمه سواء وقد عد صاحب العوام  
في الاستدلال بها على رده خبر فاسق التاويل كما صنفه ابن الحاجب وصاحب الغاية ما ينق  
على خمسة اشكال **واذا** اتقت ماسق علم ان الايه دللت على انه يتوقف خبر الفاسق بغير  
البريد بل يقتضي البحث عما خبره لادخوله **فان قلت** فقد وقع الاجماع على قبول خبره وروى كبر  
باني الاجابة **قلت** لا نسلم الاجماع كيف وهو لا نعلم الحديث وروى فاسق النضج الذين  
يصون النضج والوجي وغيرهم **وجنبه** فلا من يحض الكبار في رسم العدالة فاعاد  
سبب المسلم ومن **هنا** مراد بصيغته ان رسم العدالة **هنا** يدل على الرسم لانهم في البراه  
**فان قلت** قد بطل الله تعالى شهادة الفاسق وقال تعالى لا تقبل لهم شهادة اي اذ سمعتموه من المؤمنين  
فيالحق سائر اهل الكفاية في عدم القول **والاخبارهم قلت** اما لا فانه قياس على عدم  
المصادرة اية التبيين وثاناً انه لا قياس لكبيره على كبيره لعدم مفرقة الوجهين والالزام

الحاث



ايحاب جلد العاذف كبيره بالقبض عليه فالحق ان القذف لعدم حرمة المونا وهذا جاز  
عقوبته كان عقوبة العاذف بشدة يد في الدنيا بامر من جلده ثم اسقاطه عن قبول التهمة ولو  
في جهة خردل فلا يلحق به غيره **فان قلت وكيف** يعرف ان المحبر يغيب خبره فانه انما  
يعرف ذلك من خال المحبر **قلت** ما تعرف به عدالة المحبرين الذين لم يلحقهم المحبر يعرف  
صدق المحبرين فانه معرفة لحول الرواه من تراجمهم تغيد ذلك **التيمة** سبقت اشار الى انهم  
استثنوا من المستدع فقالوا لا يغيب خبره قال في التنقيح **فان قلت** ما الفرق بين الداعية وغيره  
عند **قوله** ما علم انهم ذكروا فيه شيئا ولكن نصرت فلم احد غير وجهي لحدما ان الداعية شديده  
الريبه في قلوب الناس الى ما تدعوهم اليه فراجعوا عظم في ذلك على تدليس قلوبا وبل  
**الكتاب الثاني** ان الرواية عن الداعية تشمل على مفسده وهي اضمار اهل بيته لروايه وانه  
من اهل الصدق والامانة وذلك يوزي على الطئه من هولاء الداعية مفسده كيوه **قلت**  
وهذه الوجه الاخر قد اشار اليه بوالا اسم القشير في نقله عن حافظ النجر ثم قال في التنقيح  
انها تهمه ضعيفه للتساوي الورع الشرعي الذي يمنع ذلك المستدع المتدين من القسوة في الدين  
وارتكاب ذناب الكذب الذي يثبته عنه كثير من الفسقة المتمردين كيف والكاذب لا يخفى زوره  
وعاقبتك يتكلمون تدليس وتغريبه وبهمه لتعاد وتتاوله السنه اهل الاتحاد واهل المناصب  
الرفيعه مانعون من ذلك فليكن اذا كانوا من اهل الحق بين الصيانه والبيان وقد لخصوا بقاؤه ملائمت  
عمالته وامانته وهو داعية على اصوله الى بنة الاعمال قال الله في ذلك لا يدرى الله  
ولم يكن يقنع حتى يصح به صيلا ثم قال صاحب التنقيح **والجواب** عن الثاني ان نقول ما يقوم البطل  
الشرعي على قسوم لولا ان لم يدل على قسوم لم يقبلهم دعاة كانوا او غير دعاة واذل على وجوب

القبول لم يصح ما اوردوه ما فاض امتثال الامر ولا مسقط انتهى **فقلت** من هذا كله  
قبول من لم يتوهم بالكذب وعدم شربه العذابه بالمعنا الذي ارادوه وهو انه لا بد من التمسك  
الامن اجاز الكذب لتصرة مذهبه كالحطائث **والعلم** انها سبقت اشار الى شأن الصحا  
رضي الله عنهم ذكر اهل العصر النبوي وهم لم من الصحابة رضي الله عنهم **واما الصحابة** فلهم شأن  
جليل وشايفيل ومقام رفيع وحجاب منيع فارقوا في حب الله اهلهم واولادهم وعشائرهم  
واخوانهم وانصارهم واعوانهم وهم الذين اثنى الله عليهم جلاجله في كتابه وادع شافع  
شريف كلامه وخطابه وفيهم المهاد النبويه والاحبار الرسولية وان لا يبلغ احد مدحهم  
ولا نصرة ولو اتفق مثل لحد هذا الا ان تفسير الصحابي عن ائمة صلى الله عليه وآله وسلم او من بعده  
وتنزل تلك المهاد عليه فيه بعد ياء ياءه ولا يقال لرعية الملك الصحابي الملك وان ارادوه وتو  
ولفهم بل اصحابه من لهم به اختصاص وهم في ذلك طبقات متفاوتة **فقلت** اللفظ الذي هو  
لفظ الصحاب فيه توسع كثير تطلق على من لابس اي شيء ولو من المهادات يا صاحب السجن اصحاب  
الجنة واصحاب النار وعلى من ليس على مله اضيق اليه اذ قال له صاحبه وهو يحادره الثور ولعله  
قال اللفظ متسع نطاق اطلاقه غير مقيد بشيئ يخصه الا ان القول الكامل عند اطلاقه على الملازم  
من اضيق اليه وان اطلق على من رآه وايقه فانه اقل من الاول قطعا استعمالا ونسبا واذل حال الا  
طلاق وليس كل من رآه من اضيق اليه يصح اطلاقه عليه فان اهل الجنة يرون النار واهلها  
واذا امرت ابصارهم تلقوا اصحاب النار تراه في سواء الحميم ولا يقال لهم اصحاب النار فلم يدر  
الاطلاق على الروية كذا روى الملازم فانه بطلت على من لم يره للمصاحب ولا فاه كافي  
قتل من اصحاب الملك في المعركة كذا ومن اصحاب عدوه كذا وفيه قتل لم يلق الملك ولا رآه







يتوهمه وان سلمنا انه سمع فيه القبح فيجاب عنه بانه لا يضر ذلك لان الرواية عنه قبل وقوع  
 ما جرح به والاعتماد في الرواية عند ذلك وقد خالف المحرثي بن حجر فانهم صرحوا بفسق من الرواية  
 كبشر ان ارطاه قال الدارقطني كانت له محبة ولم تكن له استقامة بعد رسول الله صلى الله عليه و  
 وسلم وقال ابن عبد البر كان ابن معين يقول انه رجل سوء قال ابن عبد البر وقد لا اعظم ذلك  
 في الاسلام وكذلك الوليد بن عتبة قال النخعي في النبلاء في ترجمته كان يشر الخمر وحدث شربها  
 وردك شربه في شربها قال وهو الذي صلى بالحجارة الخمر بها وهو سكران ثم التفت اليهم وقال  
 انكم وقد ذكرتم ثوبان في كتب معرفة الصحابة من ارتد وكفر من الصحابة بعد اسلامه والكثير من علم  
 الكناثر والقصد من هذا بيان ان قول الحافظ بن حجر ان ثبتت روى عنه من كان منكم فلا يروى  
 على من تكلم فيه في انه جعل الرواية كالصحة وكلامه خلاف ما عليه لغة الحديث ولا يقال من  
 ارتد فقد استشفوه بما فيه من ارتكابه للعاصي ولا يقال فيها ان ثبت فلا يروى على كلام من تكلم  
 في صاحبها فان هذا مثل لا يوافق فائده عليه ولا يطابق ما عرفت من كلام ابن عبد البر  
**واذا خطبت على السلفاء فما هنا فائدة هي كالسلفاء والغرض عما قدمناه الاول**  
 ان التوثيق ليس عبارة عن النقل بل ان الموثق اسم مفعول صادق لا يكتفي بقول الرواية  
 كما سمعت من توثيقهم من ليس بعبد فالعده في اصطلاحهم اخص من التوثيق **الثانية**  
 النقل بانه اخرج الشيخان كابن قتيبة كثير الوحدان واختجابه واحدها ليس بقبيل بل  
 توثيق ايضا فعول اي الحسن المقدسي في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا الجاز القطر  
 يعني لا يلتفت الى ما قبل فيه كانه يريد كثيرا منهم جازها والا فليكن يجوزها التواضع وغلة  
 التبعة واهل الارحام المندرجين هم في الصحيح **الثالثة** فيجوز المندرج في المندرج لا

يقبل على الصلح كما قال الحافظ في رده على الجورجاني في قدحه على اسماعيل بن ابيان يار  
 يقبل وهذه فائدة جلييلة تؤخذ من عصون الامة بحادث وقد صرح بها الاصوليون حيث  
 حيث قالوا لا يقبلان الا من عدل لكنه لا يتم لمن عد ترك البدعة من ما لهية العدالة كما فعله  
 الحافظ وابن الحاجب لا كما فعله صاحب غاية السؤل عند فقه المبتدع ولم يبين في شرح  
 وجه حذفه كانه لما قال السعد في شرح الترح ان في كون البدعة مخالفا لعداله نظر اتفق  
 ولم يبين وجه النسخ الا ان يكون القرابي لم يذكرها في رسم العدالة ولم يتكلم صاحب جواهر الفقه  
 على هذا وقد عرفت مما سلفناه ان الاول ترك قيد الاستدلال لان يدرج في الكناثر لما عرفت  
 من خصوص الادلة على انه منها وقد عده صاحب التواضع منها وهو صادق عليه على حدها فانها  
 ما توضع عليه بعينه كما في الفصول وجمع الجوامع فانظر السعد غير صحيح لان يريد انها قد دخلت في  
 قديم من حدود الاستدلال لعداله والاصح ان هذه امرده فانه جعل محل النظر اختلاها بالعدالة  
**واذا عرفت انه لا يقبل مبتدع في مبتدع فقد قل من خلا عن الاستدلال من الجارجاني لغيره فلا**  
 ينبغي ان يقبل قول خارج حتى يعلم خلوه من المندرجين نحوها الاطلاق كما يراها في الرسم **الرابعة**  
**بعضه** من يقبل فمما في التناوب ويقبل الاجماع على قباوهم فيوهم كالا مبر الحسين صاحب الشفا فانه  
 قال في كتابه شفاء الاولم في كتاب الوصايا واما ما في شفاء الاولم ويقبل الاجماع على قباوهم كالا مبر الحسين صاحب الشفا فانه  
 كونه في النكاح ويقبل خيره الذي يحمله اصلا للاحكام الشرعية لاجماع الصحابة على قبول الجار  
 البقاء على امير المؤمنين عليه السلام واجماعهم حجة لا تغار عليه واثبت عن المغيرة بن شعبه اول  
 حديث في كتابه وغيره وتوان عليه فحاشي جبر براس عبد الله ورواه غيره عن ما جعله غيره  
 غيره مقبولا معه وهو البغي **الخامسة** قول الاصوليين من طرف النقل بل روى

فما عرفت



من لا يروي الا عن عدل طريفة خريزه الوجود او غيره فان هذا الشي من صاحب الصحيحين  
ثم احسن الناس رجلا ولا ولد له النساوي قال الذهبي وابن حجر انه تبعته في الرجال ليسوا  
مستلزمين كذا الدليل قد سمعت ما في كتبهم من ليس يعدل وغيرهم يعدل عن ذلك الاتزام  
يعلم ان قول الحافظ بن جرير ان شرط الصحيح ان يكون روايته معروفة بالعدل فمن زعم ان احد منهم  
اي من في الصحيحين يجوز له العدل فكله نازع المصنف في معرفة طامع المتنبئين من زياده  
العلم انتهى مسلم في هذا النوع لكن كيف يتم فيمن عزم بعدم العدل كونه حطان  
ومروان فانما هما رجالهما ما عرفت من اعتماد مالك عليه واعتماد التبعين على مالك وقولهم ليس عدول  
في مسلم مسلم لكن مالك من رجال مسلم زعمنا كان من حديث مروان من طريفة وقد تقرر ان الخارج  
اول من المعدل لانه عند زياده علم ولانه مقبوله على الخارج والمعدول والاعمال خير من الاعمال  
**ان قلت** ما روي ملتزم الرواية عن العدل الا عن عدل في ظنه ولم يطبع على قبح من قبح فيه  
من روايته او انه اطلع لكن لم تكن عند تلاء الخلة التي قبح بها فيمن عدله قاصده في نظره الاختلاف  
انظار النظار في ذلك **قلت** معلوم ان هذا مراد الملتزم وعنده لان نقول بعد تتبع النقاد  
برواه ذلك الملتزم ووجهه في رواية المحررين وغير العدول مشاكك ذلك على النظار  
من روي هو الملتزم من العدل في ذلك اي في كون كل من روي عنه لاني التزمهم فانه معلوم  
لكنهم ما وفوا به وحصل التخوير بان من روي عنه ولم يخرج غير ذلك دليل التخوير  
ظهور غير العدل في روايتهم وح فلا ينبغي محروا روايته عن عدله تعديلا ولا كان بعدلها  
مع الشدة وهو واضح البطلان وما في هذا في القابض **السادسة** من البعد عن الاتفاق  
قولا في لفظان ان رجال الصحيحين من لا يعلم العلامة فضلا عن عدلته ولم يكن هذا قول الحافظ

السايف

الصائق انفا وكلام ابن القطان وان تلقاه بعض محقق المتأخرين بالقبول فليس محمولا  
اذ من المعلوم انه لا يري احد من اهل العلم كلامهم من الله عن مسلم فلا بالافراط والابا التقريبا  
وكلا طرفي قسط الامور ذمهم **السابعة** قول الذهبي ان اهل الدين على طيبي  
على الشيئين المعناه الى ذلك لا يقبلون ولا كرامة غير صحيح اخبروا لجامع من هذا القبيل فقد  
ان ثابت وتقدم انه قال فيه الدارقطني رافعي غاله واخرج السنه لابي معوية الصيرفي قال  
الذهبي انه غال في التشيع ووثقه العجلي ولا يجمع من وثقه من اهل هذه الصنفه ولا تزم  
بقوله الاعلى الصدق كما قال البخاري في ابواب ابن عايد ان صالح كان يري الحارث الا انه صرح  
وقد وثقه من سلف **والخامسة** من قبول جملة الشيعة ورد مثل الحارث الاعور والقيس في التشيع  
حتى تكون مسلم في مقدمة صحيحة بذكر اشياء عن الحارث لا تغدق حاد الجرحا كقوله انه قال  
نقلت الوحي في شبلي وفي ثلاث شبلي وفي الرواية القرآنية هي الوحي شديد قال في شرح مسلم للتوبة  
ذكر مسلم هذا في جملة من انكر على الحارث الاعور وخرج به واحد عليه من فيج مذهبه وغلوه في  
التشيع وكذا به انتهى **قلت** العجيب من الخج هذه العبارات التي ما يكاد يبين المراد بها مع صحة  
حملها على ما لا طبر فيه كما تنفع من الخطا **واعلم** من ذلك قول شارح مسلم انه من فيج  
مذهبه وغلوه في التشيع واي مبداء لهذه اللفاظ بالتشيع ما هذا باضاق **وقد**  
**احسن لقاضي عياض** حيث قال ان هذا يعني الكلام الذي نقله مسلم عن حارث من  
اخر اجاله للحقال الصواب فتدبره بعضهم هذا الكاذب وموقر الخطا والخطا  
فقا لا وحي وارجى اذ كتب وعلى هذا ليس على الحارث درك انفق **ان قلت** قد جوا  
ما كذب قلت تعجبا من الفتح فيمن التشيع من اثباتهم كلاما ليس فيه من قبح ولا تشيع

الخطا



**الثامن** ان اهل الحديث يقولون ان في الفروع والاصول مثل ما تنق لسان القرون  
 اصوله لا يقبل داعية سمعت يقول له واصلوا الله لا يقبل علاه الرافضه سمعت يقولون  
 الله واصلوا الله لا يقبل اهل القدر وتراهم يقولون من تصوب وهذا كله يرسد الاما خزناه  
 انه لا يقبل الا من الصدق وان مداره الربيه **التاسعة** كلام الاقران والمقاس في المذهب  
 والقائد لا ينبغي قبوله فقد فتح باب التمهيد عداوات وتقصبات قل من سلم منها الامم عصمه  
 وعلمت ان عصمتهم الاصل قال الحافظ الذهبي في ترجمه احمد بن محمد بن ابي يعقوب  
 ما لفظه كلام الاقران بعضهم في بعض لا يعاب سبها الا ان الله لعزله اولمذهب احمد  
 يجوز امه الامم عصمه وعلمت ان عصمتهم الاصل سلم اهل الله من ذلك لسوا النبي والصدوق  
 فلو ثبتت عصمتهم لا كرايم لربما انتهى هذا كلام الذهبي ونفسه وقد عيب عليه ما عابه عليه  
 قال ابي السكي في الطبقات نقلا عن الحافظ صلاح الدين العلامي ما لفظه الشيخ شمس الدين  
 الذهبي للشهد في ديانته وورعه وحججه فيما يقول **ولكنه** عليه منافرة النابول  
 والغفلة عن الترتيب حتى اثر في طبعه الخرافا شديدا عن اهل الترتيب ومبلا قويا  
 الى اهل الاثبات فاذا اترجم احد منهم طنب في محاسنه وتغافل عن غلطاته واذا ذكر احد  
 من اهل الطرق الاخر كالغزالي وامام الحرمين لا يبال في رصفه ويكثر من اقول من طعن عليه  
 واذا طعن لاحد هم بغلظه ذرها وكذا في اهل عصرنا اذ لم تعد على التصريح بقول في ترجمته  
 والله يصححه ويخوذا الله وسببه الخالف في العقائد انتهى قال ابن السكي وقد وصل بر  
 الذهبي من التعصب وهو شيخنا الوجد يستحي منه وانا لخشيت عليه يوم القدر من غالب علما  
 المسلمين والدياق في بيان لا يجوز الاعتقاد على شيئا في ذم اسنوي ولا في مدح حنبلي

وقول

خلفه انما يريد

**واقول** الصلاح العلوي وان البكي شافعيان امامان كبيران والذهبي امام كبير الشأن  
 حنبلي المذهب وبين هاتين الطائفتين في العقائد في الصفات وغيرها تناقض كل فلا  
 يقبلان عليه تعجب ما قاله وقال ابن السكي وقد عذب ابن البر بابي حكم قول العلماء  
 بعضهم في بعض يدافع به حديث الزبير بن اليكم دوا الامم قبلكم الحسد والبغضاء قال ابن السكي  
 وقد عيب على ابن معين كلامه في الشافعي وتكلم ايضا في مالك بن ابي حنيفة وغيره قلت **واذا**  
**كان الامر كما سمعت** فليكن يكون حال الناظر في كتب الجرح والتعديل وقد علم المذهب  
 والمخالف في العقائد حتى يوصف الرجل بأنه جرحه ويوصف بأنه حجال باعتبار اختلاف  
 عقائد والاهوة فمن هنا كان اصعب شيء في علوم الحديث الجرح والتعديل فلم يبق للبا  
 حث ظلما لبسه الى قول احد <sup>سواد</sup> بعد قول ابن السكي انه لا يقبل الذهبي في مدح حنبلي  
 ولا ذم اسنوي وقد صار الناس عالم على النهج وكتبه ولكن اخوانه لا يقبل على الذهبي ملازم  
 الذهبي انه لا يقبل الاقران المتقاصرون في قرن واحد والمتساردون في العلم **وهو مشكل**  
 لانه لا يعرف حال الرجل الامم عصره ولا يعرف حاله من بعده الاختيار من قارن ان ريد  
 الاول وان اريد الثاني فاهل العلم الذين يعرفون امثالهم والذين والى الفضل لا دورا  
 لفضل **قارني** انا طرفة ذلك ممن يعلم ان بينهما تنافسا او تحاسدا او شيئا يكون سببا  
 لعدم الثقة بقول بعضهم في بعض الالونه من القرآن فانه لا يعرف عدالة ولا جرح  
 الامم اقرانه واعظم ما فرق بين الناس هذه العقائد والاختلاف فيها فليخبر عن قول  
 المختلفين فيما بعضهم وسنقر اخر ما يشق هذه **الفاشرة** وجود الحديث في الصحيحين  
 احادها لا يقضي بجهت بالمعنى الذي سبق لوجود لروايه فيها عن عرفت انه غير عدل في قول الحافظ

سببا لعدم  
 ان لا يثق حاصل



الاتفاق على تقديرها بطرقة اللزوم محل نظر وتقول ان الامه تلتفت الصحيحين بالقول وهو  
قول سبعة اليه ابن الصلاح وابو الهيثم المقدسي وابو عبد الرحمن بن عبد الخالق وان لقلقا هو  
لا بافاده هذا التلخيص العلم والظن وبسبب السيد محمد بن ابراهيم بسبب الخلاف في كتبه وانه حوز  
الخطا على المعصوم في خطه وطول الكلام في ذلك ولنا عليه انصار او دعواها حل العقاب  
واقول لا بد من شواهد الاستقراء في الطرفين الاول هل المراد ان كل الامه من خاصه عامه  
تلتفت بما بالقول هذا غير مراد بل المراد على الامه المجتهدين لانهم لا يخجلون هذا دعوى على كل  
فرد من افراد مجتهدين الامه انه تلحق الكتابيين بالقول لا بد من البرهان عليها واقامته  
على هذه الدعوى من المتقدرات عادة كاقامه البينه على دعوى الاجماع الذي جزم به احمد بن محمد  
وغيره ان ادعاهم كاذب واذا كان هذا في عصره قيل عصرنا بلحق الصحيحين فكيف من  
والاسلام لا يزال منتشر او تباعد اطراف افطار **الذي** يفتت الظن ان العلم المجتهد  
من لم يعرف الصحيحين اذ معرفتهما بخصوصهما ليست شرطا في الاجتهاد وبالحمله فقطع الدعوى  
ويطالب في دليلها **الشواهد** على تقدير تسليم الدعوى لادبي ما مراد من التلخيص بالقول  
هل تلحق اهل الكتابيين وحملتها وانهما لهما من الاماميين الحافظين هذا لا يفتقد الى  
حجة نسبتها الى مؤلفيها ولا يفتقد المطالب والمراد التلخيص بالقول لكل فرد من افراد اهل  
دينهما وهذا هو المجتهد المطالب اذ هي التي رتب عليها الاتفاق على دليل وانما فان  
للتلخيص بالقول هو ما حكم المعصوم بحجة ظنا كما رسمه نزيل السيد محمد بن ابراهيم وهو الذي  
بلا في قول الاصوليين انه ما كانوا الامه بين عامل به ومتاول له لا يكون ذلك الا  
ما حكمه ويحتمل انه يدخل الحسن فلا يلا في رسمه رسمه لانه لا يخفى عدم حجة هذه

ورهان ذلك ما سمعت فاقولنا من كلام العلماء من عدم عدالة كل من فيها بل بالعلم  
ابن القطن فقال ان فيها من لم يعلم العلم وهذا تغريب وقد تلقاه بعض علماء المتأخرين  
بالقول كما استلقاه وانما قلنا انه تغريب لما علم انه لا يروي احد من ائمة السامية عن محمد بن  
احمد بن رسول الله صلى الله عليه واله لم كما ان دعوى عدالة كل من فيها افرط واذا كان كذلك  
فمن اهل الملتقى بالقول لا الامه قد استثنى ابن الصلاح من الملتقى بالقول لاحاديتهم لما اتفق  
الحفاظ كالدارقطني والي سعاد لم يثنى والي علي الغساني قال الحافظ بن حجر وهو لحن حزن  
وقال وعده ما جتمع لنا من ذلك على كتاب البخاري وشاكره سلم في بعضها مائة وعشرة احاد  
ديث وتبينها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح واجاب عن العلل التي قبح بها وسط الاجبيه  
وقال اخر البيت كلما واحمد بل اكثرها الجواب عنه ظاهر الفتح فيه منقحه وبعضها الجواب  
عنه محتمل والسير منه في اجواب عنه نقصنا انتهى معنى كلامه **واقول** في ان المدعي  
تلحق الامه بالقول وهو اخص من الصحيحين اذ قد ذهب اكثر منهم الى جرح اقامته  
العلم به بخلاف ما حكم بحججهم فقايله ما يفيد الظن ما لم ينظم اليه غيره ذلك فيفيد  
وهذه الاحاديث خرجت عن الصحيحين لا عن التلخيص بالقول وان كان ما لم يصح غير ذلك  
فالقياس ان يقال غير صحيح لا غير متلحق بالقول اذ ليس كل صحيح متلحق بالقول اذ يؤول  
ان هذه غير متلقاه من كونها صحيحه وليس الامر كذلك وما قول السيد محمد بن ابراهيم  
ان الامه تلتفت بالقول وان صاحب الشافعي والامير احمدي ذكروا الصحيحين بلقوا  
الصحيح ونقل عنهم ذلك في الاستفاد ل هذا لاطلاق توقف عندي لان لفظ صحيح  
البحراني صحيح صار القيد للكتابيين فاطلاق ذلك عليهما من اطلاق اللفظ



ولا يلزم منه الاقرار بالمعنى الاضافي **فهم** لاشك ان الصحيحين اشرف كتب الحديث  
واعظمها ذكر ادل احاديثهما ارفع احاديث حجة في القول من غيرهما لخصائصها  
فيها منها حلاله مولفهما واما معانيهما في هذا الشأن وبلوغها غاية في اليقظة والاعتناء  
ما نزلت في هذين الكتابين من الخطا والقبول عندنا من هذا الشأن وقرآن ذلك الميدان  
نحو عن حالهما وتكلموا على كل ضرورة فيهما اعمالهما وعلمهما فقالوا نعم لاسلام واعلم  
للعلم ما يفيدهما لم يعم بالكلية على حالهما او على معانيهما او على لغتهما او على علمهما او  
مختص فيهما او يخرج عليهما فيما جعل كتب الحديث واحاديثهما العامة عن التكميل فيهما القرب  
الاحاديث تحصيلها للظن ونقص العالم المعانيهما الترسكونا الى ما في غيرهما هذا ينبغي عبده  
التأخر من نفسه ان نصفه وكان من اهل العلم لا يدعي لهم زيادة على ما يستعان به ولا  
يعظم منهما ما هما اهل **العلم** **واما قول البخاري** لم يخرج في هذه الاصحاحين ما تركت  
من الصحيح اكثر وقوله ما دخلت في كتابي الجامع الا ما صح في كلامي اخبار عن نفسه انه تحوي  
الصحيح في نظره وقد قال ابن ابي شيبة ان قول الحديثي هذا صحيح مردهم فيما اخره لنا ولا  
يظهر لاسناد لانه مقطوع بصحة في نفس الامر لحوز الخطا في النسيان على الثقة انتهت  
**قلت** في الخطا والنسيان على البخاري نفسه فيما حكم بصحة وان كان يجوز ان هو حاله انه  
يعتد في الحفاظ ما في كتابه وظهر ما خالفه من الشرط في كتابه ينهض التحويز ويعود العالم  
الغفلان لنظاره لزيادة الاخبار على البخاري ومسلم لم يذكر شرط الصحيح واذا استخرج  
الاعتد لها شروطا للثبوت بالطرق لروايتها ولم تنفك المتشعرون على شرط معروف بالاحتواء  
في ذلك اختلافا كثيرا يعرف ذلك من ماركس كتب الحديث ومن اجازتها لا يعتقد ان الاصل

والطب كما قاله الحافظ بن حجر انه لا اثر للتضعيف مع الصدق والضبط وانه لا يراد بالعدل  
سوى ذلك ان ثبت عنه انه شرط ان تكون الرواية الاخرى من سلفنا بنو شاذان لهما العلة  
في الرواية فمن ان علم ان معانيها عندنا من ضرورتها به مما سلفناه في بعضها قال ان ظاهر  
شرط البخاري ومسلم ان يخرج الحديث المجمع على ثبوتها في الصحيحين المشهور قال ابن ابي  
ليس ما قاله جليلان النسائي ضعف جماعة خرج لهما الشبان واحدهما قال السيد محمد  
ابن ابراهيم ليس هذا ما احتج به النسائي بل قد شار له عند ذلك من غير الحج والتقدير  
كما هو معروف في كتب هذا الشأن ولكنه تضعيف مطلق غير مدين السبب وهو غير معتاد  
**قلت** ليس ما اطلقه السيد محمد صحيح فكم من خرج في حالها بين السبب كما سمعت فيما سبق  
وليس مسلم ما قل احوال الجرح المطلق ان يوجب توقفنا في الرواية وصحاح البحث عن تقصير  
احواله وما قيل فيه ولا شك ان هذا يفت في غرض الصحة فان قلت اذا كان الحال ما ذكرت  
من انه لا يغفل الاثران بعضهم في بعض ولا المتذنبه في غير اهل مذهبهم فقد ضاق نطاق  
معرفة اهل الجرح والتقدير ولا بد منهما للنظر لنفسه واهل المذاهب في هذه الزمنة  
كل حزب بما لديهم فرحون وكل فريق في غيرهم يفتخرون **قلت** اذا شددت يدك على  
ما سلفناه لك من الادلة على انه ليس الشرط في قبول الرواية الا صدق الراوي وطبقة هان  
عليك هذا الخطب الجليل وحصل لك في باب الرواية اصل اصيل وذلك ان غالب الجرح  
والتضعيف عمل القول بالتدوير والرواية والارجاء ونحو الشيخ وغيرهما يهودي  
العتائد والمذاهب كخلق القرآن ومثله الانفال ولين هذه عندنا خروج في الرواية  
من حيث الديانة فباب الرواية غير ما يدعيه واذ كان تحت الاحكام على قول روايتي



من سعة دما اهل الاسلام كسفة دما عتق الاوثان وواقد علمهم بالسيف والسنان  
واخاف اخوانه من اهل الايمان لاجل ظن صدقه في الرواية وتاويله في الجناية وان كان تلو  
ترويه العقول ولا تقبله الخول كناديل معاوية ان قاتل عمار هو علي رضي الله عنه لانه هو الذي جاء  
به اليه رماحهم والقاه اليه حرمهم وكفاحهم ولذا الزعم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بان قاتل حمز  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل حمزة **الاول** فتبين من يري الاحرار والقدر ونحوها فانهم لم  
يعتقدوا ذلك ويدعو اليه الا الاعتقاد انه دين الله الذي قامت عليه الامامة فلم يبق الكذب عندها  
الا بالكذب او سوء الحفظ او الوضع وما لا فاه في معناه مع ان الكذب عنه وان عي طبعي  
في الجيلة ولذا قيل بطبع المؤمن على ذي خلق ليس يحيل الكذب وليس يجبت كما قد توهم ولذا  
كان يتنزه عنه اشتر الحائ كاسيعة الرهط الذين يعبدون في الارض ولا يصلحون لبيته  
واهلهم ثم ينفون لوليه ما يمتد بملك اهله وانا الصادقون فانه كما قال جابر الله في هذا دليل  
قاطع على ان الكذب فيه عند النقرة الذين لا يرون الشرع ونواحيه ولا يحضرون ساطع الاثر انهم  
قصدا قتل يعني الله ولم يرضوا لانفسهم ان يكونوا كاذبين حتى سوف الصدق في ختمهم حيلة  
يتصورون بها عن الكذب انتهى **وفي رواية** سبعين مع **مرقل** الذي ساءه البخاري في اول مجله  
انه تراء الكذب لئلا يؤثر عليه هذا معناه فليكن لا يثرة المسلمين بل اعيادهم وهم روافد كانه  
صلى الله عليه وسلم فان الراوي قد يلبس بعض من ينكر عليه ولا يصدر عنه الكذب في رواية **وهذا**  
كان الزهري محال حقا الاموي وبليس في الاحتاد ويعمل ما عابه عليه نظر انه من اهل العلم  
في عصره وعدي في اعلمه ولما ذكر له خلفاءهم كلاما في قوله تعالى ولذا تولي امر الامية وكذا الزهري  
لما ذكر له الحق قال ما معناه والله لو كان باخرة للدين دفني المحقق او ناهض من السما بالمحنة

لما فعلته

لما فعلته انتهى فحذر عن الكذب وبالغ في التنزه عنه مع عشيقته لما عيب **واما الحديث**  
ثم يفسد الكذب والبيان في ان تكون طائفة من الامه على الحق لا يضرهم من خالفهم واي حق اغظم من  
رواية حديثه صلى الله عليه وسلم ولو يدرك ذلك حديث انما يحل هذا العلم من كل جانب عدوله  
صححه ابن عبد البر وروى عن احمد انه قال حديث صحيح **اعلم** انه ليس مرادنا من هذا اني وقوع  
الكذب من الرواية بل قد تحقق وقوعه بلا ريب بل مرادنا انه يعقل القبح بالكذب والوضع الا  
فيمن علم خلافة وساهله في الدين وارثا له ليعظم فانه لا يقدم على الكذب عنه صلى الله عليه وسلم  
ويؤيد ذلك حديث الامير كان لا يمانه له حقيقة ولا يقال عارض ما ذكر من الوقوع عند  
اليه وهو ما في النقوش من حجة الرياسة بالسمي بالحديث والترفع والدعوى ليا طلة ثم حاشا  
للحاديث راد لها صاحب الروايات حافظ العصر ونحو ذلك من الالقاب القاطعة للاعتاق  
الحاملة على غلى الانسان بغير ما هو اهله فانه لا يكون لمن له المام بخلافه الله وتوقاه السامع  
للموعيد فما تقول على المصطفى صلى الله عليه وسلم ما لم يقبله ولا يصدر هذا الاعر خليل  
تفهم خلافة وتتر عنه وعن الرواية عنه وعن قوله ولا يخفى على ناقد حقيقة حاله في منز  
الله لا يكونه مقبولا عند اخذ من الطوائف الرواه ولا يقبل تروجه بل هو قريب الى المنفاج  
فهو ما من دخول في الرواه الذين قبلهم اساطير الحلفاء الميادين كل ذم المتبعين كل  
لغظه ولا يكون الكذب الا خلية لا يبالى بالهتك كما قال بعض الخلفاء قد عوت على الكذب لغير  
عزت به هو اتك لما فارقت وكما قيل **لله** هل صدقت قط قال لولا اني صدقت في قول  
لا لقلتها وامثال هؤلاء لقد قد صان الله احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن ان يكونوا  
من روافدنا وقد جعل الله الامانة روثا وظلما وقد حلاوة يكاد يعرفها الممارس للحادثة

صحيح  
الورع



كلام من كلام غيره فانه قد اوتي جوامع الكلم ولوتي من العصاخرة والبلاغة ما لم يوتي احد  
من العالمين ولطاني كلامه وتفاضله ما يعرف به كلامه من كلام غيره في الاعلى وقد اخرج  
احمد وابو يعلى عن ابي سعيد وابي حميد مرفوعا اذا سمعتم الحديث عنى بقره قلوبكم وتعلموا  
اشعاركم وابشاركم وترون انه قريب منكم فان اولكم اذا سمعتم الحديث عنى بقره قلوبكم  
وتفرغتم اشعاركم وترون انه بعيد عنكم فانه بعد عنه وان كان قد ضحك فحاشا حسن فان  
**قلت** اذا كان من الجرح والتعديل قد قيل فيهم ما قيل وكيف يامن الناظر لم يبق فيهم  
فيما خالف منهم كاذبا وضاع وليس كذلك فليكن الثقة بهم **قلت** قد عرفنا من  
الحكام الانصاف فيما يقولونه الاتراهم يقولون الا انه كان يتشع كان حجة الا انه كان يرى  
القدر ثقة كان مرجحا كان ما نل من الحق ولم يكن يكذب في الحديث كان يرى القدر وهو يستقيم  
الحديث فاذ لم يبق القوم كان نذكرون في الشخص ما هو عليه ونصفه من خير وشيئ واليقولون  
عليه اذ لو كانوا يقولون عليه لم يوافقوا في المذهب بالكذب ولما دفعوا شيئا  
ولا قدر يا ولا مرجحا وصدق من درج من قبلنا وحسن حاله لا يعرف الا بمران من  
ما يسره عنه الرواه المخرجون والكل يعرفه بالحوال الناس وايامهم وهذه قرآن دلت  
على انصافه هذا القائلون ان كان لهم هفوات فانه لم يثبت الاعصمة الا انما في نوع الانسان **قلت**  
فما اردت من حجج هذه الكلمات **قلت** فارجعوا ومعرفة قدرها من هو في هذا  
القائل من الامة قد شغل عن الناس الانظار وعلى عيون معال يحتاج الى بيانها هذه الاثبات  
وبينت قصيدتها وعمدة مقصودها بيان انه لا يشترط في الرواية الاخذ بصدق الرواي  
وظبطه ولا يرد الا كذبه وسو حظه وان هذه شروط متفق عليها من كل طائفة الخلق

قلت

ممكن

وغيرها فلم نجد لهم على ذلك التفسير دليل وارجعنا كتب اللغة الذي نزل بها القرآن ونكلم  
بها سيد ولد عدنان صلى الله عليه واله وسلم قال الذي في القاموس العدل من الجور المصاحب  
القاموس لا يكاد ينفك في مثل لانه يقول الجور ضد العدل فيكون دورا والذي في نهاية ابن الا  
ثير هو الذي لا يعجل به الهوى فيجوز في الحكم انتهى وهذا وان كان نصير العدل ضعفه الوا  
دل لانه قد افاد المراد وفي غيرها العدل الاستقامة وفسره ائمة الحديث التفسير في قوله تعالى  
ان الله يامر بالعدل بالعدل كثيرا يسردها في الدين الرازي في تفسيره مقام الغيب ثم قال  
انه عبارة عن الامر المتوسط بين طرفي الاقراط والتقريب انتهى **قلت** وهو قريب من تفسيرها  
بالاستقامة في قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا بعد الرجوع الى عبادة الاوثان  
وانكروا بكونهم الكفرة في تفسيرهم على الله تعالى بالاثبات الذي قال جملته الامر على شدة وفسرها  
امير المؤمنين على ان ابن خطيب رحمه الله عنه بالاثبات بالقرائن في هذا الكلام اهل اللغة واللسان  
ولم يأت عنهم حرف واحد بتفسيرها بالملكة المذكورة التي لا يكاد تنفق الا لانها عليهم السلام  
وفي الحديث المومن واه راقية اي واه ليدته بالذنوب راقية له بالتوبة فالسعيد من مات  
على رقيقة **الحجج** البزار وهو وان كان في شدة ضعفه فانه يشهد له الحديث الصحيح لو لم تذكره لانه  
نصب الله بكم ولما يقوم بذبونه فيستغفرون فيغفر لهم **قلت** هذا فالأقرب ان العدل من  
سدد وقارب وغلب خيره على شره وحسناته على سيئاته او كثر ما دحوه وقل ذاموه فان  
العباد شهد الله في ارضه بحريه على السنتهم ما عليه الشخص من الصفات وقد اخرج البخاري  
والشاذلي من حديث اسن مرفوعا من اشتم عليه خير اوجب له الجنة ومن اشتم عليه شر اوجب  
له النار فمن كان كذلك هو العدل وهو المرجح وان كان لا يخاف من ثلوث بالذنوب وكل من  
ادم خطا ون وخير الخاطئين المتوكلون كما ثبت في حديث هذا الذي نقلت في هذا وهو لا بد  
من اعتباره وفي الشهادة لا تقدم من التصوص وهذا انما يكون الصفة قليل بالنسبة  
الى الما طبق الادم والعالم الاعم الا انه كثيرا بالنسبة لادى الملكة المذكورة فالناس ثلثاته  
اصناف عدل وفاسق ومجهول فالاولان لاسوال عنهما اذ العدل والمجهول والثاني مردود  
والثالث لا يفعل ايضا لانه من تركبته سيما على ما ذكر في الاصول من ان الاصل هو الفسق بل  
لا يفعل المجهول الا بعد التزكية وفي تحصل خير العدل عند العدل فان جاز طر يفي الحكم الي



قبول شهادته وهذا اشارته الى ما ذكره السائل من ان حصول عدالة المحرم الحاكم مستغنى لا  
 يحتاج الى غيرهما سقرا وحضرا والشهر في المحلة قد يكون من قوم غير مجاهدين وجواب عن حصول  
 ذلك خبر العدل ولا يقال بنقل السؤال الى هذا القول المحرم بما يعرفه عدل لاننا نقول لا يبرر الحاكم  
 من بطانة تعرف هو عدل المحرم خبرته بهم وهم يعرفونه احوال الناس ويرجع اليهم وقد جعل الله مورا  
 لاهل بيته <sup>بيان</sup> ولا يلزم يعرف خبرهم من شرهم وصالحهم من طالحهم وقد صرح الفقهاء بان يجب عليه اتخاذ  
 اعوان يساهم عن جهل وبوب الخار في صحيحه بطلان الامام وذكر ما ورد في الامير ودخله  
 والقاضي شعبة من الامير دخل في وعده وعيده وما يجب عليه وما يحرم ولذا ينبغي ان يكون  
 الحاكم كاملا للنيابة صحيح الرواية صادق الفراسة اذا عرفته لا يحل الحاكم الاقدام على الحكم الا  
 بعيا قامة شهادته عادلة شرعية عدد او صغر اذ ليس ثلثان يبطل ما نص عليه الكتاب والفقه والامة  
 فاجبة معتبرة ما اعتبره الله ورسوله من ذلك الاما يروى عن الخليفة من جواز شهادة الفقه سقرا ولم  
 يسنه واذا ذلك الى شئ سوى الراوي الذي يذهب هناك عند نظرنا ورسوله على ان الخليفة وان قالوا  
 ذلك في كتبهم فان الذي عليه العمل عندهم قبول شهادته غير العدل كما في شغلان النعمان في ترجمته  
 شغل الدين الفقيه الحنفى العالم الكبير لدرجته شهادة السلطان وقال انه لا يحضر الصلوات في  
 الجماعة وهو من فضائل الخليفة واما ما ينشر اليه في السؤال من ان ذلك يورث احياء كحق  
 لغزو العدل فالجواب ان هذا امر اعينه شارع الاحكام العالم لمصالح الايام وقد علم تغير احوال  
 الصبا وعلية أهل الفساد سيما عند تغارب الزمان وانما تذهب من العلوب بشهادة الايمان وعلم  
 تعالى رسوله صلى الله عليه واله وسلم بذلك واخبرهم صلحهم بان يكثر الكون وتقل اهل الايمان و  
 يعود الدين غريبا كما يري ولم يزل عند حرق ولحد انه اذا ضاق من الايمان اللطاف واستبح  
 حرق الغسوق والتفاق بانها عند ~~الفساد~~ حرق ثلثة الفساق في العالم معينه مما ينفع الدين  
 مصر وبلرواق ثم انه تعارض هذا عند فقهاء الا لم تعتبر العدالة التي هي مقصدة الصدق وفقر  
 الفساق الذين هم مورد الكذب لزم ثبات الحقوق على من لا يبرمه والزم البري بالاجبة عليه ثم  
 انه ضاع حق على صاحب سبب عدم الشهادة العادلة في ما في صاحب الحق الى من قبيل نفسه  
 ونسأله في فصل الشهود اعدوا فقد كان الناس يجثون عن اهل الريايات عند الشهادة  
 على الحق وعند عقود الانكحة ولقد عجزناهم يتبعون من هو مظنة العدل وكل حال من

سان  
ولا يثبت

المحاور

الاسوة حق طال الامد وغلب على الصلاح من قصد تقلد بالاحكام من لا يعرف الحلال  
 من الحرم وناسي الناس الامور الشرعية وخطوات في كل قضية سليمة واجابة صار الناس شدي  
 ون من لا يعرفون اعيانهم فضلا ان يعرفوا ديانهم في اوضاع المال لا يحل لغيره ان لا يحل ولا يجوز  
 ا شهاد من لا عدل له الا ان نراه هبل له بما ليس له باهل واعراض عما اعتبره الله فاعل ذلك لا يتم  
 في اضاغته ماله وهذا كاضاعة التجار الاموال بكمهم الكثير من المعاملات وشر الناجر وغيره مما في كتم  
 المعاملة للبايعون ماله من المال وشر كثير من الناس تخم اموال من حلال وحرام ثم يقصد بها تجارا  
 مساويا ومباضا لغيره على حقيقه من كل احد فان شره الحرام او طلب ماله لا يجد شيئا ولا يجد موان  
 طلب ماله وانكر من هو عنده من يستعمله لانه اضاع امر الله فضايع ماله ولم من اثم اضاغت اموالها  
 سبب الكتم عن الشهادة والاعراض عن اداية العباد فانه تعالى انزل في كتابه الكريم ايتون طول اياته  
 فيها لا الشهادة عند التبايع فينبذوها وادخلوها في فاضلت الاموال كما ان الله لا يهدي القوم  
 الى صراط مستقيم ولو اعتبر ما اعتبره تعالى في حفظ الاموال واراحوا لاحكام من الشجار والقتل  
 والقتال والابتيان بالناس من الجرح والتفديل حتى لا يامر بل النفور والاعوام في قصه من القضايا  
 لا تفصل بل تذهب لموافق في سماع الحجج والتعديل وشغل معاصم الاحكام بالابطال من لا قائل  
 ومخرب الاعراض حقا وباطلا كما قال العالم من ذيق العبد رجلا من الكابر العلم اعراض الناس حقة  
 من حرق النار وقول عليها المحدثون والاحكام وكل هذه اليلابا سبب شهادة من لم يوهبهم الله الشهادة  
 وفي غير هذه الديار تحت الاحكام عدولا تدور عليهم رجالات القادة فلقوا الموتى لا يشهد الامم عرفوا عدله  
 وارحوالهم دما يخلفهم لدهم لاهذه الديار تشهد فيها الفت والسمين والحائن والاميان هذا واما  
**الطريق الثاني** وهو احد شقي التردد في السؤال وهو اذلة الحكم على من الحاكم من دون نظر  
 الى عد ولا عد له اذ من لازم اذلة عليه عدم اعتبارها التقد ومثبات الظن فانه قول بدفع النفس  
 القرائي واللفظ النبوي وانه استدلال على ما ينادي ليل عليه فانه لم يات حرق ولحد بادرة الاحكام  
 على ظنون الاحكام فان النص الذي تفيد بالعمل عليه الحكم انما هو ما شره الامارة الشرعية وهي البينة  
 الكاملة قال صلى الله عليه واله وسلم فاما اقصى له بخوام اسم **الحجج** الشبان ولا ريب من حديث  
 ام سلمة والذي سمعته انما هو البينة كما صرح به حديث شاهدها او يمينه وكيفية وقد استدلت بن  
 نعيمه بهذا الحديث على عدم جواز حكم الحاكم بجله فضلا عن ظنه فالجواب عن البينة لا على الحاكم







فانه لم يأت بها حرق واحد غير صلى الله عليه واله وسلم ففي بعده ثم ان اليمين انما شرعت لفصل  
 الشجار وهذه لا يحصل بها شجارا انما هو ضامن ليس تحتها فائدة وليست شترى ما يقول طالب هذه  
 اليمين اذا ذكر من طلبت منه ان يتطلى دعواه فهذا قلب الشريعة على دماغها فان الشارح يقول اليمين على المدعي  
 ولم يرد في هذا يفرق ان هذه اليمين لا يحل طليها ولا يجوز للحاكم ان يقرر لمن طليها بل ينبغي عليه تحريمه عن  
 طليها واعلامه بانها بغيره وانما ذكر في القول واما السؤال الثالث وهو ان ينكر المدعي  
 عليه في طليها من اليمين فيجوز الحاكم ثم ياتي المدعي بالشهادة فاذ حصر حكمها وبطلان تلك اليمين وهذا يسطر  
 ما ثبت من التحريم في الحديث **فأجاب** ان هذا مجموعي البطلان والمبدل من فان الشارع جعل اليمين عوضا  
 عن الحق المدعي فليكن بطلان اليمين التام فيكون الحق ثم ياتي خصمه بالبيينة لاثبات ما نفاه وما الحق هذه الشهادة  
 بالرد وان يقال تقدم ما يثبت بها واستوفيت حقا بطلان اليمين والشارع لم يجعل المدعي الا واحد من الا  
 مرتين وقد اخترت اليمين فلا يسبيل الى الشهادة ولا شك ان هذا المدعي ليس بطالب للحق بل هو متبع  
 لهواه من ادعاه بامر الله سبحانه في تامة عزيمته وتجهدها لانه يقال هذه بيينة عادله ولا يوجد ولا وجه  
 لرد هوانها او منع صاحبها عن مقتضاها وان كان متعاضدا في تامة عزيمته متبع لهواه فتجاوزا  
 للحد الشرعي الذي جعل الله له جامعا بين البطلان والمبدل من فانه هذا كله لا يبطل بيئته بل تقام حكم  
 عقبتها الان اقل احوال ان يغير الحكم بالتعبد بالامور الشرعية وسعيه في تأييد الحق واعانة الشيطان  
 في عليه وعدم مراعاة الله سبحانه وهذا اذا كان الحاكم جاهلا ان عند المدعي بيينة واما اذا كان  
 عالما ان عنده بيينة كما يقول كثير من اهل الدعاوي في موقف الخصوم عند انفاذ حلفه وفي  
 حيث به فيجب على الحاكم زجره والانكار عليه ولا يجعل له اعانته على تغير عزيمته واما كلام  
 المزهري فقد عرفت انه قال لا تستقط هذه اليمين مع وجود البيينة في غير المحقق لان الله تعالى ليس  
 عليه دليل وما في الحديث من التحريم اولى بالاتباع وهذا يجب بالاعيان واهانه لما عظم الله شأنه  
 فليست بالحكام لنجاسة واما السؤال الرابع وهو تعليق الرجل بعض اولاده دون بعض وخصيص  
 الذكور والاثاث بغيره فان ذلك لا يشرى في كس المال وهو ظاهر في حرمان الوارث  
 وانه هل يكفي في ابطاله مجرد هذا الظهور ولا بد من التحقيق عند دعوى الخصم بالحكم  
**فالجواب** ان هذه المسئلة قد كونا المونة فيها بنبطها صلى الله عليه واله وسلم واما هنا  
 غائبة البيان واوجها غاية الابيضاح فقد خرج احمد وابوداود والشافعي من حديث النعمان بن بشير  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما لم اعد لوايبي انما لم اعد لوايبي انما لم اعد

واخرج احمد ومسلم وابوداود من حديث جابر بن عبد الله قال قال امير المؤمنين عليه السلام  
 بشير اخي ابني هذا غلاما واشهدني رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في ذلك فقلت رسول الله  
**صلى** وقال ان ابنت فلان سالتني ان اخي ابنه غلاما فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم له اخوه  
 قال نعم قال فكلهم اعطيت مثل ما عطيت قال لا قال ليس يصح هذا وان لا تشهد الاعلى حرق وفي  
 لفظ المتحيزين اكل ولدك اعطيت مثل هذا قال لا قال فارجع وفي لفظ مسلم احلت هذا لولد  
 له كلهم قال لا قال فانقوله واحد لوايبي انما لم اعد لوايبي انما لم اعد لاشهد على جور وفي  
 لفظ لابي داود ان عليك من الحق ان تعدل بينهم كما ان لك عليهم من الحق يبروك وفي لفظ  
 لاجد ان ليس عليك من الحق ان تعدل بينهم كما ان لك عليهم من الحق ان يبروك فلا تشهد  
 على جور اسيرك ان تكونوا اليك في الرسوء قال لا قال فارجع وفي لفظ مسلم اعد لوايبي انما لم اعد  
 في الحال كما يحبون ان يعدلوا بينهم في البراءة **فأجاب** ان هذه  
 الالفاظ النبوية تنادي برفع صوت بايجاب المساواة بين الاولاد في العبد والعطية وفي كل  
 مال يعطيه لابي لابنا باي عماره غير عماره والتشريك في الانتساب في ذل الاسوا والذكر  
 والانتساب هو الا في بعض الالفاظ الحديث اكل ولدك والولد شاملة للذكر والانثى وفي لفظ بيئتك  
 وان اقتص بالذكور فانه محمول على التغليب ليعاين الاول والبايجاب العدل بين الاولاد في الالفاظ  
 هذه الاحاديث الى ذل ذلك ذهب احمد والبخاري وطاوس والثوري فان فضل بينهم فهو باطل  
 والفاظ الحديث صححه فيكون نكرا ثلثا وفتح لقولهم انه مرديب وارشاد ثم تسميته جوارا ثم  
 جعل العدل حق الاولاد كحق البر عليهم للابائهم قوله لا يصح فان ما لا يصح فاسد وقوله انقوله  
 فانه صريح في الايجاب لتسوية بين الاولاد لا يملكها جميعا للعدل بينهم ولا يتم الا بالتسوية  
 وقوله وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فارجع ظاهري بطلان فلا يقال يصح وباتهم في  
 القول بالتسوية وبطلان خلاها هو الذي نادى عليه هذه الالفاظ ثم هي واخصر في بطلان ما  
 هذا شأنه من دون نظر الى الحرمان وغيره بل حكم الله بايجاب التسوية وحكم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 ومن حمل هذه الامور على الذب وبها تعبد استصحاب التسوية لا وجوبها ليس له دليل على ذلك  
 بقاوم هذه التصريح وان كان ذلك قول الجاهل فالحق ما فاده الدليل من غير نظر الى كون الالفاظ بدلية او قبل  
 وقد استدلواي من قال يجوز التفصيل وهم الجمهور عما في بعض الالفاظ الحديث عند مسلم وابوداود

خاتمة رسول الله

التسوية



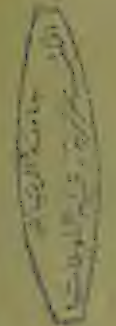
لا يشهد على جور استشهد على هذا ينبغي قالوا فانه يقتضى اباة الشهادة للغير ولا يباح الاستهاد  
 الى على امر جائز ويكون امتناعه صلى الله عليه واله وسلم نزهة **قال** ولا يخفى بعد هذا التأويل  
 فانه لا يتبادر عن هذا الاستغناء والاعلام بانه لا يجد شاهد الا انه اذا امتنع صلى الله عليه واله  
 وسلم وهو القدر في ذابفعل ما امتنع عنه صلى الله عليه وسلم وسماه جورا وقد قال المحقق من قبوت  
 السيد بعد ان ساق استدلال الجمهور بهذا اللفظ ليس هذا بالقوي لان الصلغة وان كان ظاهرها  
 الاذن لا يقتضيه التغير الشديدا عن ذلك ففعل الفعل حيث امتنع النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 عن المباشرة وهذه الشهادة ومعللا بان جور فخرج الصلغة عن ظاهر الاذن وهذه القرينة  
 وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التغير ومما يدل على المنع قوله صلى الله عليه واله وسلم اتقوا الله  
 فانه يؤذن ان خلاف التوبة ليس يقوى وان التوبة تقوى انتهى كلامه وللجمهور في نفسه تبيينه  
 واستدلاله على الذب واهيه وقد استوفيناها واستعدنا الكلام عليها في حاشية ضو النوار  
 والله الحمد **وما السئوال الخامس** وهو العمل بالخطا في الاموال اذا ثبتت على الشهادة  
 عليه هل يطلب من ثابت اليد وجه الانتقال اليه من الخطا او من غيره او لا كفى الخط ولا بد من  
 الشهادة ان هذا حاله لان العلم انتقل عنه فقد يكون بيد ثابت اليد او جهة هذه عليه وغير  
 ذلك من التجوزات في الجواب **ان لا يخفى** انه قد تراض هذا امران احدهما بتسوية اليد والثاني  
 في هذه البصائر المعلوم صحتها بالشهادة كما هو فرض السئوال والمقام مقام ترجيح ونظر وهو محتاج  
 باختلاف الاشخاص والمقامات وقرائن الاحوال فان ثبوت يد الجري الذي لا يجزم اموال الناس  
 كنهه لقينائل القليلة السالين في بلاد المغرب فاعلم يتبعون على اموال الرعايا بالشبهة والند  
 ليس ونصير الدفم على تلك الاموال فنه اليد لا تقاوم البصيرة التي بيد الرعوى الضعيف من سكان  
 الحجة بل ما في يده القوي ولا يطلب من الشهادة زيادة ولا علم انتقل عن يده من يله لا نه لا يجب على  
 الشاهد الا انا ما تخلف ولم يتحمل الا كون فلما نشر ما تضمنته ورقة وعكس هذه الاموال التي  
 نصير بصائرنا تحت ارباب الدولة المعروفين بعدم التمرى والتقوى وبيعوا ما تحت الرعايا فانهم  
 باخذونها اخطا باطلا لا يسامحون تخمنا بل المخترى زعم من ذوى الامر والوجه جعله جعل من ماسره  
 من زكوة التي عليه فباخذ اموال الرعايا وجعل عند الزكوة غصبا ظلمات بعضها فوق بعض فترام  
 بيعون عليهم كل عام بغية مما ارصدوا مستقر ظلم وعدوانا حتى اذا انزل الله في قطع مال الدعوى

توسيع  
 وهو دفع الجور  
 سئل عن رجل اعطى

دكت

وكتب له الاوراق والشيم وغير المحرمي من اولئك لا يسلم تخاليل يجعله صيانة الدعوى وسلامته  
 من المظالم الواردة على اهل قريته واخراجهم من بينهم واعتراه اليهم هو الامن وهذا ان النوعان في  
 هذه الدنيا البصيرة ظاهرا مع الحال وانما يجمع وذو الوجهات لا يتكلم الا من نشأ في سراب ولا  
 الدنيا وكما الناس وقد استدل ان ثبوت يد الدعوى قوي من هذه البصائر التي ليست على بصيرة بل  
 هذه البصائر مما يجب تخمينها وتخمينها فان سبب لكل اموال الرعايا بالباطل ثم ايقاع حكم في عدم  
 اخراج الزكوة لا يخاف من الرضا بيبه صورة الشرى لفضلهما ذلك المشتري وهو غنى فان هذا  
 الذي يسمى له الخوة لا يكون الا للاغنياء وقد يكون من الاشراف اهل البيت فيجمعهم المجرمان في حقه وقد  
 يكون الماخوذ الزم من نصيب فيجمع لثلاثة المجرمات ثم انما يصيب لارتكابها كبره الكذب فان المخوة  
 به يكذب بدعواه العشر والمخوة يكذب بدعواه البيع والكذب لا يبيع ولا يشر ولا يهايب حرمان  
 العقر فتمزجها واضاعتها والذي على بطلانها واحدا على من انتفعت اليه ولكن قد اخذت المعروف  
 بالانكار وولي الحكم من يحمي هذه الاوراق الباطلة بالعلماء عليها عالما بحقيقة ما ذكرناه فتر  
 العام على الرعايا خائفا والقاضي على الباطل

**ل معاونا**  
 اذا اخان الامير وكاتباه وقاضي الارض اهن في القضاء  
 فويل ثم وويل ثم وويل لقاضي الارض من قاضي السماء  
**واذا عرفت** هذا فلا نقول اليد اتوى من البصائر مطلقا ولا بصائر اتوى من البصائر مطلقا  
 بل الموقف موقعا هو ترجيح الحاكم الموفق المسدد الذي نور الله بصيرته لا يخفى عليه ما هو لراجح فانا  
 ن الله تعالى ان علم من الحاكم حسن البصيرة وبذلك الجتهاد فيها يطابق مراد مولاه وخالفه وان كان  
 اهل الارض قاطنة الله وسدده فقد **خرج** الترمذي في حديث اي داود والترمذي من حديث  
 ان رجلا رضى عنه من نو عامر استقى القضا وعلم فيه الشفا وكل الى العسر ومنه الزكوة عليه انزل الله ملاك السيد  
 ده انتمى الجوابات عن المسائل الخمس فان كان مطابق المراد لله في فضله وان غير مطابق فالقصور  
 من استأجره محمد  
 وقفا من الغرغ من غررها يوم الحشر اني سواد  
 عرفة صبرا الحميد سقاها الله ١٣٠٨  
**هذه الرسالة** المسماة نقل الباحت  
 ما قامه الادلة بحجة الوعيد للورث



صلى الله عليه وسلم  
 علي بن محمد  
 علي بن محمد  
 علي بن محمد

كتبة العقيلة

مجانا



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله وحده طلبتني بعض الاخوان الناظرين تجميع الكلام في مسألة الوصية المورثة  
 من المسائل الفقهية التي تقدمت في هذا المجموع في بيان رجوعي كما كنت فرتة في محرم  
 الغفار وسبيل السلام من عدم صحة الوصية المورثة **فأقول** ان خلاصة البحث في الوصية المورثة  
 والذي له الان تختار ان الله عز وجل اوجب على العباد المؤمنين اذا حضر لهم الموت الوصية  
 للوالدين والاقربيين ان ترك خبره اي بما لا فقال في سورة البقرة كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت  
 ان تترك خبر الوصية للوالدين والاقربيين بالمعروف حقاً على المتقين فعند ايجاد الوصية على  
 كل موطن حضره الموت وترك بعد موته ما لا فائدة فيه فانه اتفق المفسرون على انه المراد بالخبر في هذه  
 الآية ولا يجب دل عليه قوله تعالى كتب اي فرض واوجب كما قال تعالى كتب عليكم الفصاخص  
 وفي الآية بعد ها كتب عليكم الصلوة فالكتب الغرض والايجاب اتفاقاً وزاده تأكيده قوله تعالى عليكم  
 فعلى الايجاب وزاده تأكيده قوله تعالى حقاً على المتقين **فصل** وكان هذا الايجاب في  
 صدر الاسلام بالاتفاق كما في معالم التنزيل كان الوصية فرضاً في ابتداء الاسلام للوالدين والا  
 قريين على ما مات وله مال واخرج عبد بن حميد والبخاري وغيرهما عن ابن عباس كان المال  
 للولد والوصية للوالدين والاقربيين ففسخ الله من ذلك ما وجب فيما كان حكم من حضر  
 الموت وله مال انه يجب عليه الوصية للوالدين والاقربيين والاقربيين ورثة الذين كانوا  
 يجوزون المال من بعده في الجاهلية وهم كل قريب فانه لم يأت في الحديث بيان المراد بهم وعظم  
 على الوالدين من عطف العام على الخاص فغلب لشعار الوالدين ولم يأت ايضا في الآية القدر الذي  
 يجب لاصحابه من نصيب او ثلث او ربع كما لم يبين في كلام الذين حكموا بالافضل من قول  
 ذلك موكولا الى اختيار الوصي وان يكون بالمعروف **فصل** ثم استمع الله تعالى هذا الايجاب  
 بآية الغرض او حديث لا وصية لوارث وسبب نزولها في احدى الروايات انه مرض جابر بن  
 عبد الله فعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كتبني ما ترى ان يصنع بي

علي

علي فتركت **بسم الله** في اولادكم الآية مبين الله سبحانه الغرض من النص  
 ونصه ونصق نصه والثلثين ونصق ما نصق نصها والفرط العاقل استحقاق المال من  
 مات ولم يجلو الاولاد ولذا هو الفرض مستقار من آيات الغرض ولا يخالف عليها بخصوصها  
 فلم تزل الآية الشريفة تحت آية البقرة التي تلوها قريبتا فلم يبق للوصية ايجاب على من حضره  
 الموت اخرج ابو داود والبخاري وابن ماجه وغيرهم عن ابن عباس انه وعائشة  
 وابن عمر وعكرمة وجاهد قال وهو قول اهل البيت والتابعي والشافعي والحنفي  
 والاكثر ان النسخ لآية البقرة لا وصية لوارث وان كان احاديا وقوطيا وهو لا يمتنع القطعي  
 وهو لا يمتنع عند المتعبين فقد كثر جوار الله الزمخشري وابو السعد منهم انه وان كان احاديا  
 فانه متلفا بالقبول ينسخ به القطع كما ينسخ بالتواتر وفي رشاد ذي العقول السلام تفسير محقق  
 ابن السعدي ان آية الوصية اي ما نصق نصه بعبارة قوله صلى الله عليه وسلم ان الله قد اعطاكم  
 في حق حقه الا لا وصية لوارث ثم قال على ان النسخ آية لوارث وانما الحديث مبين في صحة  
 بينا ان الله تعالى قد كتب عليكم ان تؤدوا الواجبات للوالدين والاقربيين حقوقهم من  
 غير تبين لم يأت استحقاقهم في الاقربيين لمقادير انصافهم بل قد فوط ذلك الى ابيهم حيث قال  
 بالمعروف فالان دفع ذلك الحكم وتولى تبين طبقات استحقاق كل وارث منهم وتبين حقوقهم  
 بالذات واعطى كل ذي حق حقه الذي يستحقه حق الخراب من غير نقصان ولا زيادة **فصل**  
**اذ عرفت** فقد عرفت ان قوله **صلوات الله عليه وسلم** لا وصية لوارث جملة متفردة من جملة  
 الاولى ولذا انما فيها بقا التفرع والجملة الاولى وهي قوله صلى الله عليه وسلم ان الله قد اعطاكم  
 كل ذي حق حقه كانه يقول اذا كان قد اعطى كل ذي حق حقه فلو رثه الذي يستحقه في علم الله تعالى  
 فلما يجب وصية لوارث الى الوصية التي اوجبه الله تعالى عليكم في آية البقرة كان ايجابها قبل اعطى  
 كل ذي حق حقه من الورثة اي قبل مقادير الحقوق فلما بينها الله تعالى وتولى بيانها بعبارة  
**فصل** في الجيب عليكم الا بصا الوالدين والاقربيين بل هو سبحانه وتعالى قد عني ذلك وتولاها  
 بعلمته وحكمته ثم انصا الوارث ويدين الوارثان وبهذا يعرف وجه قوله صلى الله عليه وسلم  
 لا وصية لوارث وانما حصص لوارث لانه الذي قد كان اوجب الله الوصية له ثم نسخ الله تعالى  
 بقوله وصية لوارث فلم يجعل الله له حقا حتى يقول في الحديث ولا يعبر عنه

منه



وبعد من قبله انما التقدير يعلم ان الحديث ورد ابيان في الوصية التي اوصي بها الله تعالى في آية  
البقرة ولا دخل للوصية التي يتبع بها الميت ولكن الناظر ينظر في حقيقة الحق على وجهه لا يتغير  
عن لفظ الحديث وهو اخره غير ناصر على اوله ولا على سبيله ولا على تفسير العياشي الذي هو الله  
عنهم واذا انقضى الحديث في نفي الوصية الواجبة وان التقي منوها الى الايجاب وان معناه ان الله  
قد اعطا كل ذي حق حقه وهو من اوصيه الوصية عليهم فلا يجب على من حضره الموت الا ايضا لوارثه  
من الوالدين والاقرابين فوصية النبي التي فيها نزاع العلماء والفقهاء بين من يقول انها لا تدخل بها  
في الحديث لا وصية لوارث اصلا ولا يصح ان يستدل على نفيها بالاوصية لوارث ولا يقال انه خصص  
لوصية النبي من عموم لاوصية لوارث لانها قول مادخلت تحت العموم لانه لا ذكر لها وهذا قد دخلت  
تحت في خصوصية السياق فانه يخص به العمومات القرآنية وغيرها قال تعالى ما تدرون من شئ الله عليه  
الا حطمة كالرمم وقال تعالى تدرون كل شئ وهذه العمومات تدور بالسباق في قرينة عاد واذن  
من كل شئ مما يحل لم يقطر ما عظم سبيلها من الاشياء فمضى سباق كون الخطاب عن ملك بل يقين  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل له ان يبيع ما يملك من الجنة لا يزوج ولا يقر ولا يبيع ما يملك من الدنيا **فصل**  
**وقوله في التكلم على وصية النبي** فنقول ان الله قد ايدى الموارث التي حكم فيها باستحقاق  
الورثة من الابرار والابناء وكل واحد من الرضخا بعهده وصية يوصي بها اودين واستحقاق  
الوارثين لما عيذ الله لهم لا يكون الا بعد اخراج ما وصي به من حضره الموت واخراج دينه الذي  
في ذمته فاما ذكر الله الوصية والدين والفقهاء مقرران على ما يستحق لوارثه ولا يبيح ما وصي به  
الله الا بعد اخراج دينه من راس تركته فنقول ان كانت الوصية بما يحل عليه من حق الوارث  
او كماله ونحوها او حقوق الله فانها تخرج من اصل التركة عند الوصي او لم يوصي وان حلف  
اهل المذهب في حق الوارث لا تنفذ الا بالايصال او ما عيذنا فهو من الله كالركوم  
في كساحه عليه اخرجها من ماله اوصي ولم يوصي كماله الدار فانه كذا لو كان الوارث الذي  
يجب اخرجها وان لم يوصي بها بل من الله الحق ان يقضي وكذلك ان يثبت عليه دين  
للمحلولين فانها تخرج من اصل التركة اوصي بها ولا ان يثبت بالبيعة بين الله تعالى  
بقوله اودين فاذا اخرج من التركة ما ذكرناه صار بقية التركة لوارثه لا ينصرف فيها من  
حضرته الوفاة يعني **فصل** لما ثبت حديث سعد بن ابي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم

في نصيبه

ان يصدق بثلاث ماله وحديث ابي هريرة عند ابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم  
بلفظ ان الله قد يصدق عليكم بثلاث اموالكم عند وفاتكم من ياد في حسناتكم واخرجه  
ايضا الطبراني عن معاذ وعن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله فيما  
فيما شأ من القرب النواقل من الصدقات والاقارب ونحوها واما الثلثان فليس له فيها  
حق بل قد جعلها الله حق للوارث وسماها هبة وقال قد اعطا كل ذي حق حقه فلا وصية  
من حق الغير ولا يجوز له التصرف فيها حال لاهاحق الغير ومن هنا استدلوا انه لا وصية لوارث  
ولا لغيره من الثلثان لانها حق الغير ولاحق للميت فيها وصية النبي غير داخل في حديثه  
وصية لوارث اذ هي وصية ايجاب فتحت فلا يستدل به على عدم صحة التبرع والتبرع والذهب  
كما قاله فقهاء المذهب بل هو يتصور ويصح من ثلثه الذي جعله الله له يتبرع به بيقين لا يشك  
خلفه صدقة على وارثه ولا يصالحه منه فانه كما يصح ان يعطيه من ثلثه قبل موته اتفاقا  
يصح الايصاله منه لعدم الدليل على منع بل والدليل على صحة صلة الارحام كما ثبت في الا  
حاديث منها انه لما انزل الله تعالى ان تدالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون جاء الى رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم ابو اطلح وقال يا رسول الله ان انفق موالي يبرحاضها يا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث شئت فقال يصدق به على ذوي قرنته الحديث وقال علي  
صلى الله عليه واله وسلم لبعض ارضاء المومنين ما ذكرت له انها اعتقت وليد لها  
فقال الواعظ لها اخوان كان اعظم لاحرك وحدثت به ابا يعقوب وعنه يقول فالحث  
على قرينة يصدق به لعل فيه الوارث دخولا او لا لكن لا يخاف ان اول قولنا الحول الوصية  
للوارث من الثلث او من الكل اذ ان الوارث فانه لا يجوز ان يفضل بعض اولاده على بعض  
لوجوب المساواة بين الاولاد في العطية وفي بقية الموت كذا لا يسماه رسول  
الله صلى الله عليه واله وسلم جورا والجور محرم جبايا ومونا لا يجزى حال من الاحوال وهذه  
خلاصة البحث الذي منقاه في المسألة **فصل**  
ان قلت قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث هو من القاض العموم لان وصية  
في سياق النفي فحي من المصلحة الفاخذ وان كان السبب الذي وردت فيه خاصا ونفي في  
الايجاب اذ لا يعلو آية البقرة فيشمل بعمومه وصية النبي لوارث التي هي محل النزاع

بانه



بين القائلين بانها اصول العالمين بعد صحتها فان هذا الحديث هو الدليل على عدم صحتها  
عندهم ولذا يقول ائمة الاصول لغيرهم الملقب بالجمهور لا بخصوص سبب **قلت** نعم  
هذا هو المختار لاعد الاصول ان العام لا يقتضي على سبيل بل نعم السبب لافراد المساوية للسبب  
في السببية ولذا قال في حديث ان دواعي الادب يظهره انه عام لكل ادب مع ان سببه  
خاص وهو نشأة موهبة فانه على الله عليه وسلم مر بها وفي مقالة مبنية فقال اصل السبب  
وهم على انهم بانها قالوا انها مبنية فقال ان دواعي الادب يظهره قالوا انهم كل احب  
لهم لفظ ان كان سببه خاصا قلت سبب حديث لا وجه لوارث هل يقع الاحباب الذي  
كان ثابتا كقرائنه ووضعية التبع مبنية انما لا يصح عند فقهاء المذهب فلم يستلها الا وجه  
لعدم اتحاد السبب بخلاف دواعي الادب يظهره فان السبب مطلقا لا وجه مستند في كلامه مبنية  
الموت ولا ان سلما انه يستلها وان المراد بالادب باو ثقب الله بالعلم من الترخيم لفتا  
والاشترعا وحسنة في الجوازي لا يجب ولا يثبت لكنها يجوز لوارث فان جائز او وجي  
بها وجب تنقيذ وضعية لانه لو لم يكن حائرا فياد وجه غيره ونقول لا ينفذ فان الحكم  
بالجمهور يفسر كسبب يجوز الحكم به لا بد له ظاهره كما لا يخفى من قال انه في الشغل  
جواب بقى الذنب فهو وهم مبني على غلط وهو ان الذنب جنس للواجب وقد عرفت في  
الاصول وقواعد المطلق انه لا يصح ان يكون جنسا لشيء ايجاب الوصية للوارث نظير  
سبب وجوب بيع عاشوراء نعم في الجواز ولا عرف قد يجمعه الامم حديث من صام يوم عاشوراء  
سواء **نعم** قد يقال هذا في الوصية لا كلام انه في الجواز بعد نسخ الجواز  
انه يدل انما بها قول سعدا تصديق ان من مات في اقله صلى الله عليه وآله وسلم بلغنا  
والعقد من ذنبه قطعاً فهو نظير استفادته من يوم عاشوراء من الدليل الخارجي في نسخ  
الاجاب ويدل للذنب حديث ان الله جعل لكم ثلثاً ثلثاً منكم الحديث تقدم في ما عرفت  
قد ورد من طريق حديث انه لا وصية لوارث بزيادته لان نصيبا الورثة قال حافظ ابن حجر  
ان لها طرق بقوي بعضها بعضها وان صحة هذه فلا يخفى انه مستثنى منقطع لان المراد  
الان نصيب الورثة ان يورثهم جازله او ثوب وهذا هو الاستثناء المنقطع فانه غير  
مخرج من الاجاب ثم لا يخفى ان ميراث الورثة انما يعتبر فيهم في حق وهو التلذذ

ان يورث في الوارث او في غيره وهو في الجواز  
ان لا يورث في الوارث او في غيره وهو في الجواز  
ان لا يورث في الوارث او في غيره وهو في الجواز

من التلذذ

بالاتفاق ويجب على من قلده ان لا يعمل الا بالقول الا في الضرر المخرج وهذا مقتضى تصريح به  
في مقدمته لا رهاق في الملتزم لا يخفى ان رجوعا للمجتهدين اما بقوى لغير اجتماعه الاول  
يلج على علمه وتقواه ودفع ما عليه فلا انه اطلع بعد بضرة الاول الى دليل انقص من  
الاول وهو دليل وزمان واما على تقواه فان الله تعالى يقول فان تقواه ما سئط فتم  
استطاع ولما سمعوا اجتماعه الاول الاطلاع على ان من منعه فقواه تعارض عليه العمل بالراجح  
ورعاهما رجوعه وبيان وجه رجوعه قد يكون للمجتهد في المسئلة فلو كان ذلكا  
ثم انحرى في لادله فيتم بكل دليل الى قول من اقاويله فيقول به فان رجع له قول وجه  
العمل به كما قرئناه الان ان العمل بحديث لا وجه لوارث لا يتم حتى يعرف الحديث منه وله فيها  
ورد له الى اخره ولكن يتبع من النظر والاحتياط وكان من اهل هذا القول ان لا يورث في الاحاديث  
ويستدل بالبرهان بكل ما فيه من اوله الى اخره ليعلم معناه ويحكم بانقوده اليه لادله ولا يكتفي  
باول نظره ولا يحله بقطعه من القاطع الحديث كما هو مقتضى العلم الاعلام والاحتياط بما  
في الاحكام والمقتضى بالدليل والله يقول وهو يجري المصلي ونعم المولى ونعم الوكيل  
**استحقاق هذه الرسالة** وقد لا يوم الامير في الله تعالى ومنه في سنة امامه  
عنه من هذا المجد والمجد لله في العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده

### رسالة الامير الى صفى محمد بن محمد

السلامة في اليوم البدر الميمون والحر الميمون

السيد محمد بن السيف الميمون بن السيد  
نوال الرضا مخضعة وثره  
امير المؤمنين  
العليين

لا يورث في الوارث او في غيره وهو في الجواز

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعله في الجلال  
وما حرمه فهو الذي تجتنبه على كل حال والصلوة والسلام على من جعل الطيبات هي ما حل  
على لسانه والجليل في ما حرمه باظهار بيانه وعلى الدخلاء الحجاب وحقوقه في اعمار

انوار الصلوة



من التركة لا التركة الذي جعله الله حق المورثين بصنع حيث يشاء اذا ادنو له آخر  
ج ما وصى من ثلثهم لان الذي لم يوص فيه حق يتوزع فيه ذنبهم لما ثلثة فانه لا يحتاج الى اذنيهم  
واما ثلثهم فاذنبهم تنسب فيه الوصية الاستثنائية لانه لا وصية لوارث الا ان يشاء الوصية  
وصية للوارث فهو دليل جواز الوصية للوارث من حق الوارثة اذا ادنو له وانما يتعلق  
اذنبهم في حق وهو الثلثان الذي ورد فيهما ان الله اعطى كل ذي حق حقه واما الثلث  
الذي له فلا حق لهم فيه ولا يختص الى اذنبهم في تصرف مورثهم انفاذ بين الامم فيصنف  
حيث يشاء لوارث وغيره لا طلاق لا حديث فانه جعل الله الثلث للوارث عند الميراث قطعي  
لا وصية لوارث الا من الثلث وان كنت لا عرق صحت من حصة من حقه بولي لا طلاق للذي  
قوله فانه جعلنا شمل كل ما ورد من الاحاديث حوزا بها كان التركيب هذا ان الله قد اعطى  
كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الا ان يشاء الوارث من ثلثهم فثبت الوارث فاداة  
جوزها للوارث من ثلثهم لان ثلث لم يثبت وزاده صلى الله عليه واله وسلم بيان ان الوارث  
لا يشترط فيه اذن الوارث كما يشترط في الوصية من ثلثهم فلو كان الناصر في البحث بنا  
مله وتحققه وتكرار النظر فيه لنعلم ان القائل اننا جعنا عن الاجتهاد الاول وهو ما  
قرنا في حجة القفار وسبل السلام من تحريم الوصية للوارث الى حوزها قول صحيح فاني  
رجعت عن الاجتهاد الاول كما رجعت امير المؤمنين عن تحريم بيع امهات الاولاد الى حوزها ثم  
رايت حوزها وحججه عن في عدة قضايا بالاجتهاد فيها تارة نبههم عليها امير المؤمنين  
عليه السلام لا يقول لا بغير الله جادته استفتي فيها يا ابا الحسن وتارة يقول بولا على هذا  
عمر ورجع جماعة من الصحابة لا يحضون عن اجتهادهم الاول كالجماعة الذين افتوا  
عمر في قضية الجهمض وخالفهم **احمد بن محمد بن علي** على كرم الله وجهه فرجعوا الى الاجتهاد  
ورجع الشافعي عن مسائل كثيرة جمعها اصحابه ويقولون القديم كذا الاكثه قال في  
الحديث كذا الذي رجعوا عن الاول الى غيره لا يخصرون خلق رسول الله صلى  
الله عليه واله وسلم ولكن لا حجة الى الاطالة في ذلك **فصل**  
**واعلم** انه يجب على المجتهد اذا طلع على دليل لا يجزئ لرجحان خلاف اجتهاده الا  
ول الرجوع عن الاول لانه قد صار به مرجوحا ولا يجوز العمل بالمرجوح مع وجود الرجح

انوار الصواب **وبعد** فان ورد السؤال عن حكم الشجر المعروف بالثنبال ويقال  
لها الثنن التي تم شرب دخانها غالب العوام في اليمن والحرمين والعراق ومصر والشام  
هل من قسم الحلال والحرام فانه قد اختلف في تحريمها الشيخ احمد بن محمد بن حجر الهيتمي عالم الحرم  
والقاضي حسين المصلي عالم اليمن ثم الشيخ محمد حيوة السدي عالم المدينة المنورة وانك اردت  
معرفة الصواب وما ناله عليه المستد والكاتب **فبقول اعلم** انه تقرر في الشريعة  
المجتهدين ان الاصل في الاشجار الاباحة والحل الا ما علم منه الاضرار بالابدان والعقول فانه  
يحرم الوجوب حفظ العقل والبدن وهذا الدخان المستعمل من هذه الشجرة ما علمنا فيه  
ضرر العقول ولا الابدان مع مرور الاعصار وكثرة من يستعملها من العوام وذو الاضرار من  
علماء الحرمين ومصر وغالب الاقطار فان عقولهم زكيت وانارهم بكمال عقولهم فاصدق  
لهم السلام لا تعود بضرهم هذا الدخان **سبعة** قد سرد من حرم هذا الدخان امول  
تعلق به في تحريمه وزعم بفاد الله على المنع منه بالتحريم فمن ادلة الشيخ محمد حيوة ان فيها اظا  
عه امال من غير فائدة ينيبه ولا ينبغي به **قوله** **وبعد** ان المال خضع لغيره  
الحديث الصحيح ان الله ينهائهم عن قيل وقال الى قوله واصطاعه المال **فبقول** لا يخفى ضعف  
هذا الكلام لانه ان اراد ان لا فائدة فيه عند شاربه فهذا غير مسلم بل يتلذذ به وشراب بشر  
به وحصل له النشوة باستعماله كما يتحقق لشارب الخمر القشيرة والبنية والشارب الخوة  
من السكر وخوة وهذه فائدة دينوية اذ صار له عنده من المسائل ذات واذ الفائدة الدار  
سامه وتعد نشاطه في فعله واقوله وان اراد لا فائدة فيه لكل احد فلا يخفى بطلانه لانه لا  
يعتبر فائدة كل احد فيما يفعل لانه لا فائدة في شربه وعرقه وانفاقه بل العبرة في استعماله  
فانه لا بعد حجة في ثقافة والدراهم في لذة ضاعه **قوله** اتفاق المال فيه اسراف قلنا  
نعم استدل من حرمه بان ذلك اسراف ولا كنه لا يدخل تحت حقيقة اذا اسراف اتفاق المال  
الكثير في غرض حبس وقيل ان الانفاق في مجاوزة الحد كذا قال المناوي في كتابه التفرقات  
ولا يدخل ذلك تحت هذا الوسم بحال وذلك لان شارب هذا الدخان يتحقق بسبب من  
ماله في نفع يعود عليه ولذة يريد بها كمن ينفق ماله في شرب مشرب منه قد انزلت به في  
عنه الاخره والظن وخوة ان قلبي يبين بياض ان يقول انه داخل تحت قوله انه لا يجزئ الميراث



وخت قوله ان المذنبين كانوا اخوان القياطين على ان تعرض خمسين عند تقاربه فهو دخل  
في الحد فان قلت الاسواق فيه من حيث ان شاربها منفق ساعده ويوما ولبسته وفضته  
في رقبته عنده **قال** المباحات لا يعرف ما قدر الاسواق فيها الا باخبار من يستعملها او  
يعرف من نظر عليه في الناس في ما اخذ تخلفوا حولهم منهم من يكتفي من الهل بالليل ومنهم من  
يكفيه الاكثير وشارب هذا الخان كغيره من مستعمل سائر المباحات ومنهم من يكفيه القليل و  
منهم من لا يكفيه ذلك كشارب القهوه وصار خلاوات **فان قلت** شربه عيش لا يرتب عليه  
الغرض والجيش حرام **قلت** قال المتأول في التفرقات العشر كتابا لم يعرف معلوم الفائدة  
وقيل هو الاشتغال بما يتبعه بما لا يتبع وقيل ان يتصل به لعله يقول ما ليس فيه عرض صحيح  
لعله انتهى ولا يخفى ان شارب هذا الخان له فيه عرض صحيح كما في زناه سابقا **فان قلت** من لا يعرف  
ولا له عرض في استعماله يكون عيشا في حقه لا يحرم على غيره وهو نظير صاحب المزيج للصقروا  
ينظر طبعه عن العسل ولا يمكن ان يباعه طبعه على استعماله ولا يحرم بذلك في حق غيره ولا يعرف  
باستعماله **فان قلت** هو خبيث الزحم يستنشد الطباء العالمة وتتفرقه وقد يحصل من استعماله  
**قلت** وهو باخس راحة من الكراث ولا التوم ولا من الحليث وهذه الاشياء مباحة  
قطعا هذه الاستحيات انما تذكره نحن وامثالنا من الاستعمال لعدم شربه وعدم الاسته  
بغيره واما شارب غيره من الطبيات كما ان يقال الذي يباشر الكراث زرع او يبيع  
وشراء لا يعد هاما الحيثية ولا ينظر طبعه عنها **فان قلت** قال تعالى جل علم الطبيات  
وحكم عليهم الحيات وهذه من الحيات **قلت** هذه الابهة استدل بها من حرم الخان كما في حجر  
والفاحي حبان المصلا وغيرهما ولا يزال الناظر في تشديد بها في هذه الحالات وهو هم  
تتابع فيه الناسون وقصور عن تحقيق حقه لا به وحقيقة انه تعالى لم يحرم في الاية الحيات  
ولا حل فيها الطبيات بل حكى تعالى انه يحل اهل النور واهل الخيل في اصل الله عليه واله ولم  
يكتبوا عندهم في التوراة ولا في الخيل بصفة التي منها انه جل علم الطبيات وحكم عليهم الحيات  
وهذا اخبار من تعالى بان من صفات هذا النبي انه جل علم الطبيات ويجرم الحيات فان كل  
ما حرمه صلى الله عليه وسلم فهو من الطبيات وكل ما حرمه فهو من الحيات فالمراد بالطيب شرعا  
والنجاسة شرعا فاحرم من الحيات المحرمات وهي عند العرب من الطبيات بل كانوا يسمونها طبايا

والا لاطل

والربا لاطلين وهما شرعا من الحيات وبالجملة الطبيات ما احل الله عليه وسلم وان لم  
تعد لها النفوس طبيات عرفا والحيات ما حرمها وان عدتها النفوس طبيات عرفا وقد مضى  
الطيب بالحلال والنجس بالحرام كما سرده عند التفسير في الاية فاخرج ابن المذنب عن ابن جرير في قوله  
وجعل لهم الطبيات قال الحلال واخرج ابن جرير وابن ابي حاتم والبيهقي في سننه عن ابن عباس  
في قوله ويجرم عليهم الحيات قال كل المحرمات والربا وما كانوا يستعملونه من المحرمات من المائل التي  
حرمها الله سبحانه وتعالى **فان قلت** ان النجاسة من حرمه الرسول صلى الله عليه وسلم هذه الشجرة التي ذكرت لها  
لم يعلم الله صلى الله عليه واله وسلم حرمها ولا دل على حرمها دليل فلا تدخل في حرم الحيات ونحوها  
لها اسم الطبيات لا بها من الحلال والعجب كله من غير الاستدلال بالاية يقول القرآن نزل على لغة  
العرب فما استخبروه فهو الخبيث وما لم يستخبروه فهو الطيب ولا يعلم ان العرب استعملت الحيات  
من الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر والربا والواثم البعير مثل الربا فاحتمل من يقاطع الاستدلال  
لا به من دون معرفة لغتها ولا ما وردت فيه ولا ظن مثل هذا يجعل للعالم تعاطيه فيه **فان قلت**  
قال المجرمون وهذا من ادلة الشيخ محمد بن جوده رحمه الله تعالى ان ادخل هذا الخان في بدن الانسان وهو  
متولد من النار وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله لم يطعمنا نارا **قلت** هذا كلام متجدد الاسماء وسخى  
ان يجري برقمه ليراد ويجرم عليه هذا الاستدلال لا يستند بالعود والغير وقد ثبت ان الطيبات  
حسب الى المختار **قلت** وهذا طيب يستعمله هذه الاسنان الدخان وحديث لم يطعمنا نارا قال صلى  
الله عليه واله وسلم يقبى لاكل الطعام الحار ولم يحرم بذلك **قال المجرمون** فيه اضرار بالقلوب  
لصورت تشابه وفي الحديث ان الله خلق ادم على صورة ابي على صورته ادم ولا يجوز عود الصمير  
اليه تعالى لانه لا يطلق عليه الصور واسماء توقيفية ولا يقال قد اطعمنا نارا على نفسه هذا  
لانه استدل بحمل التراجع كما لا يخفى وقد ورد في الحديث دفع السعال **قلت** هذا اخبار من  
فيه الصورة **قلت** لا يخفى ان القول لم يقتله احد من الاصا ولا من اهل التجارب والتجارب  
لحامور البرهان كما علم في علم الميزان وتقدم تقرير ذلك واما تعميم الصور فكانه يريد قائل  
ذلك انه يفتح فاه ويخرج الدخان من تقيبه فلا يخفى ان هذا الاستدلال ليس فيه تعميم للصور ولا  
يحد تحريما وشذ ذلك يقع عند اكل الطعام وغيره وعند الاستدلال واما ما في صلى الله عليه وسلم  
عن الرسم وقالوا شئنا ان تغيرات خلق الله واما هذه فلا تغيير فيه **فان قلت** المجرمون وقد ورد

ما حلتها

المحرمون







واللقط الثمن وانما هذا الذي نقل عنه القاضي عبد العزيز كتاب اخر يسمى القاموس لا نفقة ولا  
 سمعنا به الا في هذا النقل ولقد الحوت تدور عليه امارات الوضوح والكذب والله اعلم انتهى المطالع  
 المعقده صباح يوم الخميس تاسع يوم شهر ربيع اول سنة ثمان مائة بعد الثلاث مائة والالف من الهجرة على  
 عليه وعلى الله وحجبه بعد كل حرف منهما الفاني قال نأقلمها الاول نقله من خط منبجي العلامة محمد بن عبد

الملاذ الاسني وقال قال انتهى نقلها من ام سقعه ولكن  
 بسم الله بغيرها صحتها على ام حجة انه على كل  
 نسي قدير ديا لا يانه حذر والصلوة  
 والسلام على سيدنا محمد وآله

النذر دعي الله وحجبه في

المكتبة العتيقة  
 حجاز ان

مكتبة العتيقة  
 حجاز ان

تمت هذه النسخة الحاوية لرباطة شرب التباك وهي للأب  
 السيد محمد بن اسماعيل الصنعاني العالم المشهور رحمه الله  
 ولقد اجتمعت السادة الصوفية وبعض من العلماء المحققين  
 على تحريمه واقاموا الأردل فيه بالتخريم من جملة من ذهب  
 الى تحريمه استاذ الطريقة وامام الشريعة والمحقق مولانا ذوالعلم  
 النفيس سينا وامامنا وسركتنا ووليتنا الى رتبة من له من اسم  
 تعالى بقوله من فعلهم وارشاد سرار عباده النبي لاظم من لا يحميه  
 حيا به علمه وكم الجوهري النفيس سيبين الامام احمد ابن ادريس  
 من فائل بالتخريم ومن جملة ماله فيه من لا اقول خال رحمه الله  
 ويحتمل على شاربه من سوء الخاتمة والوفاء على دين الكفرية

هذا ما ذكره السيد زهير البهري احب نقل هذا الكلام المأثوق

هذا المتن نظرية اجتهد به فيما سبله عدم النفس كما هنا والمجتهد  
 لا نقله بل نقله من اجتهاده وذكرها كلفه الله تعالى وسعه فالمسألة المحللة  
 المسكوت عنها موكولة الى اهل النظر من اهل العلم وادلة الاجتهاد معروفة  
 ومثل هذه السيرة بنتنا ولما الحل في الاصل في المسحار الاباحية والخراج  
 عن الاصل الى الامور من راي لنا هذا المذهب الى الحنفية والاصلاح عليه  
 من اجتهاده فلا يوم عليه واما الامام الشيخ احمد بن ادريس فهو بغيره من الاجاه  
 من اهل الاجتهاد وما فاه به مشرب صوفي لا يعارض الموقوف والموقوف كما  
 احتجاجة بالبرهان فلا يرتب عليها حكم عند اجتهاد من العلماء ما هو معروف في العلم  
 في تحله من مظانهم لعدم الضبط والاطم

ولسنة في الله  
 عيسى الحق